



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ
رفافة إبراهيم

من إعداد الطالب
غول ياسر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2024/09/26

أمم اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ رئيسا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مشرفا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مناقشا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023



شكر وتقدير

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك علينا لإتمام هذا البحث، وعلى ما مننته علينا من

توفيق

وسداد، وعلى ما مننتنا من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات

نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة

هذا البحث وتقييمه.

كما نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

أهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي ووجداني، إلى اللذان

أبصرت الدنيا من خلالهما وأدركت الغاية بفضلهما،

إلى من منحاني كل شيء، ومن بذل كل

جهدهما لأصل إلى ما أنا عليه.

إلى رمز الحنان والعطف، إلى من سمرت الليالي لأنام قريحة العين

أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى رمز العطاء والتضحية، إلى أعظم الرجال في عيني

أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة صغيرها وكبيرها

كما لا أنسى جميع الأصدقاء والزملاء.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استخدامات المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل التعرف على وضعية تلك المؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي تبنى على مؤشرات محددة تعطي لها أوزان معينة تختلف من نموذج لآخر وذلك من أجل التنبؤ باحتمالات الفشل في وقت مبكر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك دراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

من خلال استخدام نموذج Altman ونموذج Kida تم التوصل بأن مؤسسة سونلغاز معرضة لخطر الفشل المالي خلال سنوات الدراسة، فحسب نموذج Altman فإن المؤسسة تقع في المنطقة الحمراء أي أن المؤسسة سوف تفلس لأن نتيجة النموذج أقل من 1.8 أما نموذج Kida فيتوقع أن المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس كون قيمة Z سالبة -0.52 دليل على أن المؤسسة معرضة لخطر الفشل المالي، وكذلك بينت نتائج تحليل النسب المالية الرئيسية المكونة للنماذج أن هناك ضعفا في أداء المؤسسة عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لدينا، مما يؤكد فشلها أو اقترابها كثيرا من الفشل.

أما بخصوص المؤسسة فقد اقترحنا جملة من التوصيات مفادها أن على المؤسسة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية، لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولا بأول.

. ،الكلمات المفتاحية: الفشل المالي للمؤسسات، الإفلاس، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، المؤشرات المالية

نموذج Kida، نموذج Altman

Abstract:

This study aimed to identify the uses of financial indicators to predict the financial failure of an economic institution in order to identify the status of that institution and take appropriate measures, and this led to the emergence of many models that are built on specific indicators that give them certain weights that differ from one model to another, in order to predict The possibility of failure at an early date, and for that, the approach was relied on the descriptive analytical method, as well as a case study. The study reached several results, the most important of which are:

Through the use of the **Altman** model, as well as the **kida** model, it was concluded that the Sonelgaz institution is at risk of financial failure during the years of study, according to the Altman model, the institution is located in the red zone, meaning that the institution will go bankrupt because the model result is less than 1.8 . **kida** It is expected that the institution is at risk of bankruptcy, since the value of **Z** is negative 0.5 - evidence that the institution is at risk of financial failure, as well as the results of the analysis of the main financial ratios that make up the models, that there is a weakness in the performance of the institution, the sample of the research, through the many negative indicators that appeared to us, Which confirms its failure or very close to failure.

With regard to the institution, we have proposed a set of recommendations that the institution should implement clear and specific accounting policies regarding early disclosure of financial data and indicators, to provide an opportunity to implement the model and see its results in a timely manner.

Key words: Financial indicators, Corporate financial failure, Financial failure prediction models, Altman model, kida model.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ بها	
6	تمهيد الفصل
7	المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي
7-12	المطلب الأول: مفاهيم حول الفشل المالي
13-15	المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي ومظاهره
16	المبحث الثاني: أسباب ومراحل الفشل المالي
16-18	المطلب الأول: أسباب الفشل المالي
19-21	المطلب الثاني: مراحل الفشل المالي
22	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية
22-24	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي
25-29	المطلب الثاني: أهمية التنبؤ بالفشل المالي، أساليبه، وخطواته.
الفصل الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي ومعالجته	
31	تمهيد الفصل

32	المبحث الأول: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
32	المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول نماذج التنبؤ بالفشل المالي
33-37	المطلب الثاني: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي
38	المبحث الثاني: الوقاية من الفشل المالي.
38-39	المطلب الأول: طبيعة الرقابة الوقائية "مفهوم"
40-55	المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية أهداف الرقابة وأهميتها، ومبادئها
56	المبحث الثالث وسائل وطرق علاج الفشل المالي
56-63	المطلب الأول: الوسائل والطرق المستخدمة في علاج الفشل المالي
63-66	المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الفشل المالي
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
69	تمهيد الفصل
70	المبحث الأول: دراسات سابقة
71-81	المطلب الأول: الدراسات الوطنية، العربية والدراسات الأجنبية
82-83	المطلب الثاني: أساسيات حول المؤشرات المالية
84	المبحث الثاني: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية سعيدة
84-86	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
87-89	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة التزاماتها ومهامها، الهيكل التنظيمي
90	المبحث الثالث: الإجراءات الميدانية للدراسة "دراسة الوقوع في الفشل المالي"

90-94	المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2021-2023
95-98	المطلب الثاني: دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي
101	الخاتمة
105	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	تفسير قيمة Z لنموذج Sherrod	01
90	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال فترة الدراسة	02
91	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الخصوم) خلال فترة الدراسة	03
92-94	حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز ((2021 - 2022 - 2023) للسنوات	04
95	تقدير الفشل المالي وفق نموذج كيدا	05
97	تقدير الفشل المالي وفق نموذج Altman	06

الصفحة	عنوان	رقم الشكل
21	مراحل الفشل المالي.	01
89	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز " الشركة الأم "	02

المقدمة

المقدمة:

تلعب شركات المساهمة دورا فعالا في النمو الاقتصادي لأي دولة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فالاستقرار المالي لهذه الشركات يساعد على توسعة نشاطها وزيادة إنتاجيتها، وذلك يؤدي إلى نجاحها وارتفاع القيمة السوقية لأسهمها المدرجة في الأسواق المالية وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي العام للدولة.

وقد تواجه بعض شركات المساهمة صعوبات ومشاكل تؤدي إلى عدم استقرارها وفشلها ماليا، ويعد الفشل المالي من المشاكل الصعبة التي تواجه بعض شركات المساهمة، فقد يصعب اكتشافه أو التنبؤ به من خلال التقارير المالية الدورية للشركة، فقد يحتاج ذلك إلى حساب بعض المؤشرات الكمية استنادا على النسب المالية العامة للشركة، الأمر الذي يحتم على هذه الشركات ضرورة الاهتمام بالنماذج الرياضية لحساب بعض مؤشرات الأداء العام للشركة، وتعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي واحدة من أهم هذه النماذج التي تحتاجها الشركات في رسم السياسات المستقبلية واكتشاف مشاكل الفشل المالي بصورة مبكرة. فالتأخر في اكتشاف الفشل المالي للشركة قد يؤدي إلى صعوبة التعامل معه عند وقوعه، فينتج عنه في كثير من الأحيان عدم قدرة الشركة في الإيفاء بالتزاماتها المالية، وذلك يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركة وانخفاض قيمة أسهمها في الأسواق المالية، وبالتالي توقف تداول أسهمها الأمر الذي يقود في النهاية إلى استبعادها من تلك السوق وربما توقف نشاطها وتصفيته تماما.

إذ قام الباحثين في إجراء دراسات ونماذج تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بالفشل، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها القدرة العالية على التنبؤ وتعتمد على المؤشرات المالية واستخدام أساليب الحديثة حديثة في التحليل المالي.

إن موضوع التنبؤ بفضل المؤسسات الاقتصادية من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من أثار سلبية على مستوى المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل، فهو مهم بشكل رئيسي لأصحاب الديون الذين قد يفقدون أموالهم في حال حدوث الفشل المالي، كما أنه مهم للمدققين والإدارة والموظفين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة سواء كانت الجهات داخلية أو خارجية.

1- إشكالية الدراسة:

كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سونلغاز؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز؟
- هل استخدام المؤشرات المالية يسمح بالتنبؤ بالفشل أو النجاح المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يمكن الحكم على فشل أو عدم فشل المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على نتائج نماذج التنبؤ

بالفشل المالي؟

2- الفرضيات:

الرئيسية:

■ تمكن النماذج الكمية العالمية من التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سونلغاز.

الفرعية:

- تعد مؤسسة سونلغاز غير معرضة للفشل المالي.
- يسمح استخدام المؤشرات المالية بالتنبؤ بالفشل أو النجاح المالي للمؤسسة الاقتصادية.

■ يمكن الحكم على الفشل أو عدم فشل المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي فقط.

3- أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي.
- تقدير احتمال الفشل أو النجاح المالي لمؤسسة سونلغاز.
- توضيح أسباب الفشل المالي وكيف يمكن معالجته.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحميل ظاهرة الفشل المالي وإظهار دور المؤشرات المالية التي تعد محط اهتمام كبير رغم سهولة حسابها والتعرف على أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي وإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها هذه النماذج، بالإضافة إلى التعرف على إمكانية وقوع المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الفشل المالي وذلك من خلال تطبيق هذه النماذج والتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منه:

- حب الإطلاع لمعرفة خبايا هذه الظاهرة من أجل إثراء معلوماتنا وقدراتنا.
- حساسية الموضوع في الوقت الراهن مع تزايد ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على كيفية تطبيق المؤشرات المالية على مستوى مؤسسة سونلغاز.
- تزايد عدد المؤسسات المتعثرة في الآونة الأخيرة خصوصا مع ظهور الأزمة المالية.

الفصل الأول:

ظاهرة الفشل المالي والتنبيه بها

{الإطار النظري}

تمهيد:

يعتبر الفشل المالي من المواضيع الهامة والحساسة التي تلقى الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والدارسين في مجال العلوم المالية والمحاسبية، وذلك لما لها من تأثيرات سلبية على اقتصاديات البلدان المتطورة منها والنامية، وتعتبر من أهم المشاكل التي تواجه أصحاب القرار في منظمات الأعمال هي مشكلة الفشل المالي.

تم من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مدخل مفاهيمي للفشل المالي، وهذا من خلال إعطاء مفهوم له والتعرف على مختلف أنواع الفشل المالي وأهم المظاهر التي قد تتجم عنه، وصولاً إلى الأسباب والمراحل المترتبة عنه في المؤسسات الاقتصادية.

- ❖ **المبحث الأول:** أساسيات حول الفشل المالي والفرق بينها.
- ❖ **المبحث الثاني:** أسباب ومراحل الفشل المالي.
- ❖ **المبحث الثالث:** التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي:

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي.

يعرف الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية، مالية أو قانونية، لكنها غالباً ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي، العسر المالي والإفلاس المالي، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير إلي انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاطها، وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جداً، مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي إلي انهيارها وإغلاقها.

-مفهوم الفشل المالي:

تعريف 01:

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها حيث يعتبر Beaver أول من استخدم هذا التعبير عام 1966، وذكر بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس أو عدم قدرتها علي تسديد ديونها أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم، كما استخدم مصطلح الفشل المالي من قبل الباحث جون أرجنتيني عام 1986 م، إذ عرفه بأنه "العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي" وقد يكون الفشل المالي على شكل إعسار أو إفلاس، "الإعسار يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها".¹

تعريف 02:

يعرف عبد السالم شاكر الفشل المالي بأنه: "تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث

¹ كتاب رأس المال الفكري أساس صناعة القرارات من تأليف د: سعود جايد مشكور العامري.

تكون أصولها أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومها الأمر الذي يصل بالمؤسسة في أغلب الأحيان إلى حالة الإفلاس .

أما الفشل المالي حسب ألتمان فيعرفه بأنه: "انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس مال المستثمر بشكل كبير ومستمر عن العوائد السائدة المتوقعة من استثمارات أخرى مماثلة."¹

تعريف 03:

هناك من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية إلى اضطرابات مالية جد خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزامها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق،، حيث الفشل يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات لصالح الدائنين أو المفلسين، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليها، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير المدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها.²

وهناك من يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء المؤسسة بإشهار إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرون للإشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة الاقتصادية أي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي.

¹رشيد حفصي: استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019 مجلة التنظيم والعمل المجلد 09 العدد الأول 202 ص 90.

²سامح طلعت غراب: معايير قياس وعاج التعثر المالي منشأة المعارف جال حزي وشركاؤه. الإسكندرية مصر سنة: 2009ص20.

تعريف 04:

يعرف achor and el farra الفشل بأنه عدم القدرة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومنه فهي في طريقها إلى الإفلاس.¹

كما يعرف بأنه عجز العوائد المؤسسة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

العسر المالي :

يقصد بالعسر المالي هي المرحلة التي تعتذر المنشأة على مجابهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها، الأمر الذي سيؤدي بها على المستوى القريب إلى خسارة حرية خيار الاستدانة، وبالتالي فإن عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات وكذلك تسخير الفرص المتوفرة مثال فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية على المستوى البعيد، فإنه يؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات والموجودات في وقت غير مناسب، الأمر الذي يكون السبب في إحراز خسائر عظيمة، كالإفلاس وتصفية المنشأة وما يترتب عليها من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين، وبذلك فالعسر المالي في مجمله يعني عدم تمكن المنشأة من السداد والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة.²

هو زيادة الالتزامات المستحقة للغير "الخصوم" من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة، كما يعرف بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحققت أو تستحق في أجل قصير .

¹ وحيد محمود سيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعي: دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة التنمية الراقدين جامعة الموصل العراق العدد 2010.100 ص 12.

² سواد توفيق زابرة: مراجعة الحسابات والتدقيق. الطبعة الأولى دار الراية عمان 2009 ص 78

ويمكن التمييز بين نوعين من العسر المالي كما يلي:

أ- **العسر المالي الفني**: يتمثل في العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة

الالتزامات المتداولة، بمعنى أن المؤسسة يمكنها خلال فترة وجيزة بيع بعض الأصول لسداد الالتزامات المستحقة عليها، وبالتالي فالمشكلة هنا تكمن في الموقف النقدي للمؤسسة وليس المالي لذلك يطلق على هذا النوع من العسر بعسر التدفقات.

ب- **العسر المالي القانوني**: وهو ذلك العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أقل من قيمة

الالتزامات المتداولة مما قد يضطر بالمؤسسة للجوء إلى بيع جزء من أصولها الثابتة وهذا بالطبع قد يستلزم وقتاً طويلاً قد يقوم فيه أصحاب الالتزامات بالمطالبة بالإشراف على المؤسسة أو تصفيتها. وبناءاً عليه فحالة العسر المالي الفني تعتبر المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي.

الإفلاس المالي: هو الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر، أي الحالة التي لا يستطيع فيها المؤسسة تسديد

ديونها ويتم التنازل عن أصولها، وبالتالي تحل المؤسسة قضائياً.¹

هو الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها و تسليمها قضائياً لإدارتها، و هو إجراءات قانونية لإعادة تنظيم الأعمال، وأيضاً نقل لبعض أو كل أصول المؤسسة لدائنين ويميز القانون بين حالتي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه مستحقة الأداء.

التعثر المالي: يمكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من

الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جداً من إشهار إفلاسها. سواء كانت هذه الاضطرابات

¹ هلا بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في غزة. مذكرة مكملة لنيل

شهادة الماجستير إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة 2004.

تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا.¹

ذهب البعض إلى تعريف التعثر المالي بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانيتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة "الداخلية و الخارجية" وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض و بين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.²

التمييز بين الفشل المالي والتعثر المالي والإفلاس:

ذهب البعض إلى التفرقة بين الفشل المالي والتعثر المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي، وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، ويستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي يعني إحدى الحالتين أو كليهما معا:

● نقص عوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسائر متتالية).

● التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين التاليين أو كليهما:

● التوقف كليا عن سداد الالتزامات .

¹ إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا 2006 ص 101.

² شاكر نبيل عبد السلام: الفشل المالي للمشروعات التشخيص، التنبؤ، العلاج منهج التحليل. دار النهضة العربية القاهرة مصر سنة: 1989 ص 20.

● الإفلاس وتوقف النشاط.

في حين يشير مصطلح الإفلاس من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المؤسسة الاقتصادية كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة إقليمياً بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.¹

من خلال مختلف المفاهيم المشابهة للفشل المالي السابقة الذكر (التعثر، الفشل، الإفلاس)، نستنتج أن هذه المصطلحات عبارة عن حالات تمر بها المؤسسة التي تعاني من الفشل المالي، حيث يظهر التعثر من خلال اختلالات مالية ناجمة عن نقص وقصور الموارد عن الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير، ثم يأتي الفشل الذي يظهر من خلال التوقف كلية عن سداد الالتزامات، واستمرار هذه الحالة يؤدي بالمؤسسة إلى التصفية القانونية والقضائية، وهذا ما يعرب عنه مصطلح الإفلاس.

¹ قريشي خير الدين: دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)) في التنبؤ بخطر الإفلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية الفترة الممتدة من 2003-2010. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2012 ص31.

المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي ومضاهره.

❖ أنواع الفشل المالي:

يوجد ثلاث أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب المؤسسة نذكرها فيما يلي:

1. **الفشل الاقتصادي:** يحدث هذا النوع من الفشل، عندما تعجز عوائد المؤسسة على تغطية كل التكاليف،

ومن ضمنها تكلفة تمويل رأس المال، أو بمعنى آخر الفشل الاقتصادي، هو عدم قدرة المؤسسة على

تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، ولا يترتب على

الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بما

عليها من الالتزامات بمعنى أنه يمكن للمؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف

عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها¹.

2. **الفشل الإداري:** هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية

تساهم في تدهور نشاط المؤسسة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهما حيث يتضمن

ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على

التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية وتعديل لخطتها لما يطرأ في أحداث غير متوقعة².

¹ علاء الدين جبل وآخرون: دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مجلة تنمية الرافدين العدد 95 جامعة الموصل سوريا 2009 ص 306.

² سمير عمري: دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية كمية قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015 ص 46.

3. **الفشل القانوني** : يتمثل بوصول المؤسسة، إلى درجة الإعسار المالي الحقيقي، أو إلى أبعد من ذلك، أي إلى وضع التصفية القانونية، وذلك بسبب زيادة التزاماتها على القيمة العادلة لأصولها، وهو يعني أحد الأمرين، أو كليهما، التوقف كلياً عن سداد الالتزامات و الإفلاس وتوقف النشاط.³
4. **الفشل المالي** : يقصد بالفشل المالي، حالة شركة تتعدم فيها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، رغم أن إجمالي أصولها تزيد عن إجمالي مطلوباتها، كما يقصد به، حالة الإفلاس التي تمر بها الشركة، عندما تزداد مطلوباتها عن قيمة أصولها، ويلاحظ أن الفشل المالي، أقل غموضاً من الفشل الاقتصادي، وفي هذه الحالة، لا تستطيع سداد التزاماتها للدائنين، والوفاء بالديون المستحقة عليها.²

❖ مظاهر الفشل المالي:

قبل أن تغش أي مؤسسة اقتصادية أو تنتقل إلى عملية الإفلاس يمكن تحديد مجموعة من المظاهر التي تؤدي إلى الفشل المالي منها:

- عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل تكاليف الأزمة للمنافسة وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها.
- التأخير في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية واتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل
- إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات .
- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.

³ أبركان محمد: أهمية تحليل التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات - دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية- خلال الفترة 2014-2017 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في علوم التسيير جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة 2019-2020 ص 60.

² رامي حسن الغزالي: دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية). رسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية - غزة 2015 ص 54.

- الاختلال في تركيبة الهيكل المالي للمنشأة .
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة، وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية، وضعف الإفصاح.
- عجز في السيولة، الناتجة عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية.
- وصول المشروع إلى درجة العسر المالي، أو إلى ما هو أبعد من ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية ويعتبر المشروع معسرا من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداته، أقل من القيمة الدفترية للالتزاماته ، لكنه يصل إلى حد التصفية، أو الإفلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه.
- فشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه، وتنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائدا على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

المبحث الثاني: أسباب ومراحل الفشل المالي.**المطلب الأول: أسباب الفشل المالي.**

إن الفشل المالي لا يحدث فجأة أو بدون سبب بل توجد أسباب متعددة لفشل المؤسسة تعود كلياً في النهاية إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية الاستثمارية و التمويلية المتبعة، أي أن السبب المباشر للفشل هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة مما يؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة وبالتالي نقص السيولة، الأمر الذي يترتب عليه الفشل.

الفشل المالي هو نتيجة لعدة أسباب قد تكون داخلية أو خارجية.

الأسباب الداخلية: وهي الأسباب التي تنشأ من داخل المشروع:

1- الأسباب الإدارية: تعتبر هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير

قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة في إتمام عملهم دون دعم الإدارة، والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للمؤسسة قد يكون سبباً في فشل هذه المؤسسة، حيث أنه يجب أن يكون قائداً ومنظماً وعليه أن يتخذ القرارات بناءً على المعلومات التي لديه.¹

2- الأسباب المالية:

¹ هلا بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة 2004 ص 25.

- عدم وجود تخطيط مالي سليم مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية باستثمارات إضافية دون إجراء الدراسات الكافية.
- عدم توفر الخبرات الإدارية مما يؤدي إلى عدم وجود تخطيط سليم للسياسات المالية داخل المشروع وعدم وجود نظام دقيق للرقابة الداخلية. "ضعف الإدارة"
- عدم توخي الحذر في إعداد الموازنات والمراكز المالية.
- عدم الخبرة والكفاءة الإدارة الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تغطية الذمم المالية للمؤسسة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى "الإهمال التزوير...".
- الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات، والأعباء الموجهة للمشروع فنيا و إداريا، والمصاريف الباهظة لأعضاء مجالس الإدارات ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمؤسسة.
- ضعف إدارة المشروع وعدم اهتمامه بتحليل التكاليف وتخفيضها وعدم دراسة السوق.
- 3- الأسباب الفنية: استعمال وسائل تكنولوجية غير مناسبة، إضافة إلى استعمال مواد أولية ليست بالجودة المناسبة التي تؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة تؤثر في المبيعات، سوء التخطيط في الاستثمار، وأخطاء في الدراسة الاقتصادية.
- بالإضافة إلى أسباب أخرى:
- تضارب الآراء لدى القائمين على إدارة المشروع وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.
- سوء التجهيزات الداخلية والموقع غير المناسب.
- الأسباب الخارجية: تتمثل في الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة وبيئة المنافسة والأسباب التي تخرج عن نطاق المشروع وتتمثل فيما يلي:
- قلة مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية أو ارتفاع تكلفة المصادر.
- تقلبات أسعار الصرف وارتفاع الفائدة على ديون المؤسسة.

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الشركات.¹
- حدوث بعض الأخطار مثل "الحريق، السرقة، أعمال التخريب، المظاهرات" الحوادث الطبيعية "الزلازل، السيول..."
- انخفاض الطلب على منتجات المشروع.
- تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب، الجمارك والاستيراد قد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.²
- تغيرات تكنولوجية متسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج.

¹ كلاش مريم وبهلول نور الدين: دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي. مجله البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 06 العدد 01 2021 ص 275.

² هلا بسام عبد الله الغصين: مرجع سبق ذكره ص 28.

المطلب الثاني: مراحل الفشل المالي.

قبل أن تصل المؤسسة إلى مرحلة الفشل، فهي تمر بعدة مراحل متسلسلة، والتي يجب متابعتها من البداية قبل الوصول إلى المراحل النهائية الحرجة، وبالتالي تعتبر هذه المراحل من أهم الأمور التي يجب على الشركة إدارتها مسبقاً، كي تساعد على اتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها.

حيث تمر عملية الفشل المالي بعدة مراحل قبل الوصول إلى عملية الإفلاس والتصفية

1- مرحلة ما قبل ظهور الفشل "النشوء": وهي أول مرحله للفشل المالي حيث لا تصبح المؤسسة

متدهورة فجأة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات مثل:

- التغيير في الطلب على المنتجات.
- نشوء بعض المشكلات في الأداء لكن بصورة غير واضحة.
- التزايد المستمر في التكاليف الغير مباشرة "تكاليف التشغيل".
- تزايد الأعباء بدون رأس مال.
- انعدام التسهيلات البنكية الكافية.
- ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج.

2- مرحلة الضعف المالي "العجز النقدية": تكون المؤسسة في هذه المرحلة:

- غير قادرة على تلبية احتياجاتها النقدية الفورية.
- صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة.
- تظهر فيها أعراض التعثر المالي ونقص في السيولة.
- تصبح أصول المؤسسة أكبر من التزاماتها.

"من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وإنما يمكن أن تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية".¹

3- مرحلة العسر "التدهور" المالي: تتسم هذه المرحلة بانخفاض السيولة وانخفاض معدل العائد الناتج عن

انخفاض الأرباح، تفاقم الصعوبات المالية حيث تعجز المؤسسة في الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها، وشداد التزاماتها المستحقة، نتيجة عدم توفير التسهيلات النقدية اللازمة من المصادر المعتادة.

يمكن معالجة هذا العسر المالي عن طريق إصدار أسهم أو سندات، إجراء تعديل في السياسات المالية للمؤسسة. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه ممكن أن تأخذ هذه العملية فترة زمنية طويلة. ممكن أن تنجح في العلاج العسر المالي إذا ما تم الكشف عن الخلل ومعالجته في الوقت المناسب.

4- مرحلة الفشل الكلي: هي الحالة التي تزيد فيها الالتزامات عن القيمة السوقية للموجودات وتلجأ المؤسسة

إلى إعادة الاقتراض وتفشل بذلك، ضعف القدرة الإدارية والمالية، ارتفاع حجم الديون بشكل مستمر، التدهور لفترات متتالية وعدم قدرة المؤسسة على المنافسة.

5- مرحلة إعلان الإفلاس: "المرحلة النهائية" تنتهي كل محاولات المؤسسة بالفشل والعجز التام في القدرة

على توفير السيولة اللازمة وتصل بذلك إلى التصفية الأصول وتوزيعها على الدائنين، وخروجها من الحياة الاقتصادية.

¹ هلا بسام عبد الله الغصين: مرجع سبق ذكره ص 9.2

الشكل رقم (01): مراحل الفشل المالي.



المصدر: إعداد الطالب.

بعد التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي والمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل الوصول إلى الإفلاس يجب التعرف على أهم الطرق والوسائل في علاج الفشل المالي لتجنب الوصول إلى التعسر كإعادة الهيكلة المالية، العمل على ترشيد الإنفاق من خلال تخفيض المصاريف والتكاليف الثابتة والاستغناء على العمليات الغير ضرورية، إصلاح الخلل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب هذا الفشل.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي.

تعد المؤسسات الاقتصادية هي المحرك الأساسي لنمو النشاط الاقتصادي والمالي في المجتمع، ويتم ذلك بحسن إدارتها وتخطيطها ورقابتها، وهناك العديد من المهام والأدوار التي تقوم بها المؤسسة مثل الإنتاج والوظائف المالية التي تلعب دورا في نجاح المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بأي من وظائفها دون تحليل وتخطيط مالي جيد وتنبؤ مدروس لأوضاعها المالية في المستقبل.

تعريف التنبؤ بالفشل المالي:

للتنبؤ تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

- 1- يعرف التنبؤ بشكل عام أنه توقع الأحداث المستقبلية، أي تقديرات لما يمكن حدوثه في المستقبل القريب، وفقا لما لدينا من معلومات وبيانات متاحة.
- 2- توقع المستقبل الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك وفقاً للمعلومات الواردة من التقارير المالية التي تضم معلومات عن التدفق النقدي، الإيرادات، النفقات، والمركز المالي للمؤسسة، وقد يخضع التنبؤ المالي أيضاً للتخمين.
- 3- عرف معهد المحاسبين في المملكة المتحدة وويلز "ICAW" عملية تقدير النتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية لاحقة .
- 4- كما أشار معهد "AICPA" إلى أن التنبؤ بالفشل المالي هو تقدير أكثر احتمالا للمركز المالي ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة.

5- يعرف على أنه: " التقدير والتخمين للمتغيرات التي في ضوئها يتم إعداد عملية التخطيط.¹

6- كما يعرف أنه: " عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي.²

7- ويمكن تعريفه على أنه: التخمين أو التقدير لمستوى فعالية معينة أو نشاط معين، بالاعتماد على البيانات الإحصائية والأدوات العلمية وحكمة القائم بعملية التنبؤ وخبرته وكفاءته.³

التنبؤ المالي أداة قوية يمكن أن تساعد الشركات والمؤسسات على اتخاذ قرارات مالية أفضل. ومع ذلك، من المهم اختيار الأسلوب المناسب للتنبؤ المالي واستخدامه بشكل صحيح.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التنبؤ بأنه عملية توقع ما سيحدث مستقبلاً لظاهرة ما اعتماداً على اتجاه الظاهرة في الماضي وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تحديد الهدف من التنبؤ.
- تجميع البيانات اللازمة.
- تحليل البيانات وانتقائها لاستعمالها.
- اختيار النموذج المناسب في أساليب التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة.
- اتخاذ القرار المناسب.
- وينقسم التنبؤ إلى قسمين:

1- التنبؤ الطويل الأجل:

¹ العاملي محمد علي إبراهيم: الإدارة المالية الحديثة. دار وائل للنشر طبعة 1 الأردن 2013 ص 697.
² لقوقي فاتح: جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة في التنبؤ بالمبيعات. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم لتسيير جامعة محمد خببر بسكرة الجزائر 2014 ص 21.
³ لقوقي فاتح: المرجع السابق ص 22.

يصمم بغرض تقدير الاحتياجات العامة للمشروع من الأموال. وتؤثر الخطط التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة من الناحية المالية للمؤسسة من ناحيتين:

تؤثر على النفقات الداخلية والخارجية وتؤثر على ربحية المؤسسة،

والميزانية التقديرية ماهي إلا خطة مالية للمؤسسة تتحمل كيفية الحصول على الأموال واتفاقها كما أنها أداة تخطيط ورقابة. والهدف من الميزانية التقديرية هو تحسين الأداء للمؤسسة حيث تمكنها من توقع التغيرات.

بالنسبة للتنبؤات الطويلة الأجل فهي تغطي فترة أطول، عادة ما تكون خمس سنوات أو أكثر. وتستخدم هذه النوعية من التنبؤات للتخطيط الاستراتيجي والقرارات الرئيسية مثل الاستثمار في مشاريع جديدة أو الاندماج أو الاستحواذ. بسبب الأفق الزمني الأطول، فإن هذه التنبؤات تعتمد على مجموعة أكبر وأكثر تقريباً من المعلومات، وتتضمن مستوى أعلى من الغموض والتحديات.

2- التنبؤ قصير الأجل:

إن من أهم ما يميز هذا النوع من أنواع التنبؤ المالي أنه يتم فيه أخذ السنة المالية على عدة مراحل ذات زمن قصير نسبياً، فقد تكون فترة التنبؤ المالي شهرية أو ربع سنوية، على أن يتم تحديث هذه التنبؤات في الفترات الشهرية أو الربع سنوية اللاحقة لفترة التنبؤ، ويعزز التنبؤ المالي قصير الأجل من قدرة الشركة على التجاوب مع الظروف والأحداث الاقتصادية التي تغير خطة العمل الموضوعة مسبقاً للتجاوب مع ما تم توقعه، فعند حدوث طفرات في حجم المبيعات أو المخزون يتم وضع خطة جديدة من قبل المدير المالي للتجاوب مع ذلك، وقد يكون التنبؤ المالي قصير الأجل مرتبطاً بالعمليات البيعية أو عمليات المخزون أو العمليات الإنتاجية.

المطلب الثاني: أهمية التنبؤ بالفشل المالي، أساليبه، وخطواته.

أولاً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

من الضروري على كل مؤسسة اقتصادية إيجاد وسيلة التي يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصولها إلى حالة الفشل قبل عدة سنوات، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها. وللتنبؤ المالي أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية لما يترتب على المؤسسات من أضرار كبيرة. بالنسبة للمستثمر: يهتم المستثمر بهذا الموضوع من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة جداً.¹ بالنسبة للدائنين (المقرضين): يهتمون بهذا الموضوع من أجل اتخاذ القرار الجيد لمنح الائتمان أو عدم منحه.

بالنسبة للجهات الحكومية: حيث تهتم به من أجل تمكنها من القيام بوظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.

بالنسبة لمراجعو الحسابات: حيث يجعل مراجعو الحسابات لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية.²

بالنسبة للإدارة: تهتم بموضوع التنبؤ من أجل اتخاذ الإجراءات الصحيحة الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.

كما أن التنبؤ لديه أهمية تتمثل فيما يلي:³

¹ الزيدي حمزة محمود: مرجع سابق ص 62-63

² الشريف ربحان: مرجع سابق ص 7.

³ .N.R. Fortnum w. Ievorn: **Quantitative Forecasting Methods**. Boston RWS – Kent 1982 p 150

- ✓ يساعد المؤسسة على التأقلم مع ظروف المحيط الخارجي للمؤسسة، وذلك بتقدير التغيرات الحاصلة.
- ✓ تقدير احتياجات المؤسسة.
- ✓ تعطي صورة مستقبلية للمؤسسة.
- ✓ يسمح بتقدير المخاطر، وذلك لأنه يقوم بتوقع الأحداث المستقبلية ومعرفة التقلبات الحاصلة، إذ يستخدمه المستثمرون في تقدير المخاطر ومقارنتها بالعوائد المتوقعة، مما يسمح بترشيد القرار الاستثماري.
- ✓ يساهم في تحقيق مستوى من الرفاهية والاستقرار المالي والاقتصادي.
- ✓ يضمن إلى حد كبير الكفاءة والفعالية للمؤسسة في المرونة مع البيئة الخارجية.
- ✓ تساهم بقدر كبير في اتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلاً.
- ✓ يساعد على وضع الميزانية المستقبلية، وتتبع نفقات تكاليف الأنشطة مقابل الميزانية المتوقعة.
- ✓ تجنب الاستثمارات ذات المخاطر المالية.
- ✓ يساهم في توسيع الأنشطة والأعمال مثل إطلاق خط إنتاج جديد، أو زيادة رأس مال الشركة، والقيام بعمليات الاستحواذ أو فتح منفذ بيع جديد، حيث دائماً ما تكون هذه القرارات وفقاً لتطبيق عملية التنبؤ المالي.
- ✓ اهتمام الإدارة بالتعرف على الفشل المالي ومعالجته والتعامل مع أسبابه.
- ✓ يساعد المؤسسات والشركات والحكومات على التوسع والنمو على جميع الأصعدة والمستويات.
- ✓ يحقق المزايا الايجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب حيث تتمكن المؤسسة من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل مرآله المبكرة.

ثانياً: الأساليب الكمية والنوعية للتنبؤ المالي:

يمكن تصنيف أساليب التنبؤ المالي إلى نوعين رئيسيين: الأساليب الكمية والنوعية.

1- الأساليب الكمية للتنبؤ المالي:

تعتمد الأساليب الكمية للتنبؤ المالي على التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية والمعلومات الكمية الأخرى. يمكن أن تشمل هذه الطرق استخدام النماذج الاقتصادية، أو تقنيات البيانات الكبيرة، أو الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. هذه الطرق تعتمد على الأرقام والبيانات الحقيقية، ولها قدرة قوية على التنبؤ بالتوجهات الفعلية والتغيرات في الأداء المالي.

تعتمد الأساليب الكمية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية لتقدير الأداء المالي المستقبلي. ومن الأمثلة على الأساليب الكمية:

- **التحليل الزمني:** يعتمد هذا الأسلوب على افتراض أن الاتجاهات التاريخية ستستمر في المستقبل.
- **التحليل التحليلي:** يعتمد هذا الأسلوب على افتراض أن الأداء المالي المستقبلي سيتأثر بالعوامل الاقتصادية والمالية الخارجية.
- **التحليل المتعدد:** يجمع هذا الأسلوب بين الأساليب الزمنية والتحليلية لتوفير تقدير أكثر دقة للأداء المالي المستقبلي.¹

2- الأساليب النوعية للتنبؤ المالي:

تعتمد الأساليب النوعية للتنبؤ المالي على الرأي المتخصص والخبرة الفردية أو الجماعية. يمكن أن تشمل هذه الأساليب تقييمات الخبراء، والاستبيانات، والمقابلات، والمجموعات النقاشية. رغم أنها قد لا تكون دقيقة مثل الأساليب الكمية، فإن الأساليب النوعية لها القدرة على تقديم رؤى قيمة وفهم عميق للظروف والتحديات المحتملة التي قد تواجه الأعمال.

¹https://eg.linkedin.com/in/dr-rafeyk-shefa?trk=article-ssr-frontend-pulse_publisher-author-card

تعتمد الأساليب النوعية على التقديرات الشخصية والخبرات والرأي لتقدير الأداء المالي المستقبلي.

ومن الأمثلة على الأساليب النوعية:

• **تحليل الخبراء:** يعتمد هذا الأسلوب على آراء مجموعة من الخبراء في المجال المالي.

• **تحليل السيناريو:** يعتمد هذا الأسلوب على تطوير مجموعة من السيناريوهات المحتملة للأداء المالي المستقبلي.

التحليل التنبؤي: يعتمد هذا الأسلوب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقدير الأداء المالي

المستقبلي.¹

ثالثاً: خطوات التنبؤ بالفشل المالي:²

إن التنبؤ المبكر لفشل المؤسسات مهم من وجهة نظر كل من الصناعيين والمجتمع ككل ، لأنه يساعد على تجنب أو على الأقل الحد من سوء الاستخدام، وسوء تخصيص الموارد، ويمكن اتخاذ تدابير وقائية في وقت مبكر، لكي تجد إدارة المؤسسة الفرصة لتغيير سياسة التشغيل وإعادة تنظيم الهيكل المالي، وكذلك بالنسبة للمستثمرين الذين قد يحولون أموالهم من مؤسسة إلى أخرى، كما يوجد:

ست خطوات أساسية في عملية التنبؤ كالتالي

يجب تحديد ماذا ولماذا التنبؤ، وفيما نحتاج عملية التنبؤ، حيث أن هذه الأسئلة تساعد في توضيح -1

مستوى التفاصيل المتعلقة بالتنبؤ

-2 إعادة أفق زمني قصير أو طويل الأجل يتضمن تحديد دقيق لفترة الإسقاط.

¹ نفس المصدر.

² JAE K.SHIM AND JOEL G.SIEGEL: **FINANCIAL ANALYSIS – FORECASTING AND MODELING**. 3RD E (CHICAGO: CCH A WOLTERS KLUWER BUSINESS(2007 P 253.

- 3- تحديد الافتراضات التي لا بد من استخدامها في إعداد وبناء النموذج التنبؤي.
- 4- مراقبة التنبؤ لمعرفة ما إذا كان قد نفذ على النحو المطلوب، ووضع نظام للتقييم، حيث إذا لم يتم القيام بالتنبؤ كما يجب، يستلزم الرجوع إلى الخطوة الأولى والبدء من جديد.
- 5- تحديد أسلوب التنبؤ، وذلك بالرجوع إلى المعايير التي نوقشت من قبل.
- 6- جمع البيانات ووضع التنبؤ.

خلاصة الفصل:

مما جاء في هذا الفصل، أن فشل المالي للمؤسسة يمر بالعديد من المراحل: حيث يتميز في البداية بصعوبات مالية نتيجة لتقلبات في المحيط إما الداخلي أو الخارجي للمؤسسة الاقتصادية، ثم تتطور هذه الصعوبات المالية، حيث تصبح المؤسسة عاجزة في الأجل القصير على تسديد مستحقاتها نظر لقلة السيولة.

يعد الفشل المالي احد التحديات الأساسية التي تواجه العديد من المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي دراسته مبكرا قبل أن يترك أثارا سلبية على الوضع المالي للمؤسسة، وعليه تتبع أهمية المراجعة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال قيام المراجع بدراسة كل المؤشرات الدالة على عدم مقدرة المؤسسة على الاستمرار، وكذا فحص خطط الإدارة اتجاه التصرفات المستقبلية تأسيسا على تقييمها للاستمرارية، وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- الفشل المالي هو مرحلة من دورة التعثر المالي، تصف النقص المؤقت في السيولة يصاحبه مجموعة من الصعوبات قد تؤدي إلى تخلف الشركة عن تسديد التزاماتها حسب الجدول الزمني المخصص لها.
- حدوث الفشل المالي لا يكون مفاجئة بل هو نتاج التفاعل العديد من الأسباب داخل وخارج الشركة، تساعد معرفتها في الوقاية منه وتجنبه.

- لتكلفة الفشل المالي أثر مباشر وغير مباشر على المؤسسة الاقتصادية، حيث يظهر أثر التكلفة مباشرة للفشل المالي من خلال زيادة تكلفة المؤسسة، حيث وقوع المؤسسة في الفشل المالي سوف يؤدي بها إلى دفع تكاليف إضافية هي في غنى عنها. أما الأثر غير المباشرة للفشل المالي فيصعب تقديره، إذ أنه يؤثر

- بصفة غير مباشرة على قيمة المؤسسة، فوقوع المؤسسة في فشل المالي يؤدي بها إلى فقدان ثقة المتعاملين فيها، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهمها.
- يعتبر الفشل المالي أكثر حدث سلبي يمكن أن تتعرض له المؤسسة لما له من أضرار تؤثر على استمرارية نشاطها وبقاءها في السوق.
 - تعيد عملية التنبؤ بالفشل المالي بتجنب الوقوع في خطر العسر المالي والإفلاس.
 - وجوب قيام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أي حالات تعثر قبل أن تؤثر سلبا عليها وتعرضها للفشل والتصفية.
 - ضرورة تقييم خطط المؤسسة المستقبلية ودراسة تأثيرها على استمراريته.

الفصل الثاني:

نماذج التنبؤ بالفشل المالي
ومعالجته

تمهيد:

تسعى العديد من المؤسسات المالية عامة إلى تشخيص الأداء والوقوف على مواطن الضعف والقوة، وهي بذلك تسعى إلى تجنب العوامل التي تؤدي إلى الفشل من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة، ويمكن التنبؤ بفشل المالي للمؤسسات من خلال تفسير نتائج مؤشرات نماذج الفشل المالي المعروفة في حقل التحليل المالي، فالحاجة إلى البقاء والنمو يعزز السعي من أجل تفادي مشاكل التعثر التي تؤدي إلى الفشل المالي وربما إلى الإفلاس الكامل، وهذا يستوجب دراسة وتحليل البيانات الواردة عن المؤسسة وصياغتها في شكل مؤشرات ذات مغزى محدد يمكن الاستفادة منها في تفادي جميع المشاكل المالية.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وكل مبحث يتفرع إلى مطلبين

كالآتي:

- ❖ **المبحث الأول:** نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
- ❖ **المبحث الثاني:** الوقاية من الفشل المالي.
- ❖ **المبحث الثالث:** وسائل وطرق علاج الفشل المالي والآثار المترتبة عنه.

المبحث الأول: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

هناك العديد من النماذج التي تسمح لنا بالتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، وأغلبها تعتمد على مجموعة من المتغيرات "النسب المالية"، وعلى أوزان نسبية معينة لكل متغير، وتختلف هذه المتغيرات من نموذج لآخر، وهذا السبب فالنموذج الذي ينطبق على مؤسسة معينة ليس بالضرورة أن ينطبق على أخرى، فهي بمثابة أداة للرقابة تمكن من معرفة الحالة المالية للمؤسسة وتصحيح موقفها المالي قبل حدوث أي انحراف، وفيما يلي سنركز على أكثر النماذج شيوعا واستخداما في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

منذ ثلاثينات القرن الماضي بدأت العديد من الجهود من أجل بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في الستينيات، وقد أنشأت نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب نوعية المعلومات الأولية المستعملة في عملية التنبؤ ضمن مدخلين، أولهما النماذج المعتمدة على دراسة الأداء السابق للشركة للحكم على استمراريتها بواسطة المعلومة المحاسبية التقنية (القوائم المالية)، و من رواد هذا المدخل (Altman, 1966) و(Beaver) 1966) وثانيهما النماذج المعتمدة على الأداء المستقبلي في السوق المالي.

كما يوجد تصنيف آخر حسب طبيعة المؤشرات أو المتغيرات المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي وتفسيره، حيث اعتمدت أغلب الدراسات التقليدية على المتغيرات المالية، ومع التطور الحاصل في بيئة الأعمال وظهور المحاسبة الاجتماعية والبيئية، تم دمج المتغيرات غير المالية أو النوعية للتنبؤ الدقيق باحتمال الفشل المالي.¹

¹ بوضياف صفاء: الفشل المالي للشركات ونماذج التنبؤ به"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 4، العدد 4، 2016، ص: 269. 2. -
متاح على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/180/4/4/78895> :

المطلب الثاني: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

تتعدد نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وسيتم الاختصار على أهم النماذج وأكثرها تداولاً.

نموذج Kida:

يعتبر من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي والذي توصل إليه "كيدا" عام 1980، يعتمد على

أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختبار خمس نسب مالية استطاعت أن تطبق بدقة

وصلت إلى 90% ويتمثل هذا الأنموذج في المعادلة التالية:²

$$Z = 1.042X_1 + 0.427X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

X1 : النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

X2: حقوق الملكية / مجموع الخصوم.

X3 : المتاحات (السيولة)/ مجموع المتداولة.

X4 : رقم الأعمال (المبيعات) / مجموع الأصول.

X5 : المتاحات (السيولة)/ مجموع الأصول.

وإذا كانت سالبة:³

² حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) الأردن: مؤسسة الوراق ص 309.

³ رافعة الحمداني: (2018) لتنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Kida و Zita دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق 19 على عينة من شركات

الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية مجلة تكريت للعلوم المالية والاقتصادية ص43.

Z سالبة: يكون احتمال فشل الشركة مالياً مرتفعاً.

Z موجبة: يكون احتمال فشل الشركة مالياً ضعيفاً.

نموذج (1987: Sherrod)

تم تصميم هذا النموذج لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في:⁴

- تقييم المخاطر الائتمانية من قبل المصارف عند منح القروض.
- التنبؤ بالفشل المالي للشركات والتعرف على مدى قدرتها على الاستمرار .

يعتمد هذا النموذج على المؤشرات المالية المستقلة الستة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز المعطاة لهذه المتغيرات كما يلي:⁵

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

X1: صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X2 : المتاحات (السيولة) / مجموع الأصول.

X3 : حقوق الملكية / مجموع الأصول.

X4 : النتيجة قبل الضرائب / مجموع الأصول.

X5 : مجموع الأصول / مجموع الديون.

X6 : حقوق الملكية/ الأصول الغير جارية.

⁴ عبد الفتاح العربي وعصام ميلاد: (2020) النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية 20 على الشركة الليبية النرويجية للأسمدة خلال الفترة 2013-2017 مجلة التنمية الاقتصادية (1) 5 ص 151.

⁵ Orab M. M: (2014). Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models. Interdisciplinary journal of contemporary research in business 5 (9) P 33

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة إلى خمس فئات كما يلي :

الجدول رقم 01 : تفسير قيمة Z لنموذج Sherrod

القيمة z	درجة المخاطرة	الفئة
$Z \leq 25$	الشركة غير معرضة لخطر الإفلاس	الأولى
$Z < 25 \geq 20$	احتمال قليل للتعرض لخطر الإفلاس	الثانية
$Z < 20 \geq 5$	من الصعب التنبؤ بخطر الإفلاس	الثالثة
$Z < 5 \geq -5$	الشركة معرضة لخطر الإفلاس	الرابعة
$Z < -5$	الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الإفلاس	الخامسة

المصدر: رافعة إبراهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان 2013 استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (10) 5 ص 465.

نموذج (Beaver 1966)

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966م استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، ولقد لجأ Beaver إلى استخدام نسب مالية مركبة، وقد درس عدد 30 نسبة مالية اختار منها عدد 6 نسب اعتبرها قادرة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وأن النسب المالية المعتمدة في صياغة هذا النموذج هي⁶:

نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول.

نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات.

⁶ عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالنتجرات المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد 07 جوان 2017 ص 752.

نسبة المديونية / مجموع الموجودات.

نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

نسبة التداول.

نسبة التداول السريع.

نموذج 1968 (Altman)

قام ألتمان باختيار عينة من الشركات متمثلة في 66 شركة في الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى غاية

1965، حيث قسم هذه العينة إلى مجموعتين تحتوي كل مجموعة على 33 شركة، وضع في الأولى

المؤسسات الفاشلة وفي الثانية المؤسسات الناجحة، ثم اعتمد على 22 نسبة مالية، ومن ثم قام ببناء نماذجه

عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي وتحصل على الدالة التمييزية التالية:⁷

$$Z = 0,012 X1 + 0,014 X2 + 0,033 X3 + 0,006 X4 + 0,999 X5$$

حيث أن : X1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول.

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون.

X5 : المبيعات / مجموع الأصول.

Z : المؤشر الإجمالي.

⁷ شرفي مخلوف وقاتل عبد العزيز: تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. المجلد 04 العدد 01 جوان 2021 ص335.

وقد توصل نموذج ألتمان بعد تطبيقه على عينة دراسته على النتائج التالية:

- 1- عندما تكون قيمة Z أكبر من 2,99 فالشركة تقع ضمن منطقة عدم الإفلاس.
- 2- عندما تكون قيمة Z أقل من 1,81 فالشركة تقع ضمن منطقة الإفلاس.
- 3- عندما تكون قيمة Z بين 1,81 و 2,99 فالشركة تقع ضمن المنطقة الرمادية، حيث لا يمكن الحكم على وضعيتها.⁸

بيفر نموذج (Beaver 1966) :

سمي هذا النموذج باسم صاحب فكرة وضع نموذج لقياس الفشل في الشركات في عام 1966، فقد توصل إلى نموذج من خلال دراسة 30 سنة مالية لـ 79 شركة غير ناجحة ومقارنتها بالنسبة نفسها لـ 79 شركة ناجحة في العام 1959، فوضح أن مشاكل إفلاس الشركات ترجع إلى التخلف عن دفع السندات، أو سحبات بنكية زائدة، أو عدم دفع ربح الأسهم الممتازة واستخدام أسلوب التحليل الأحادي لخمس سنوات متتالية، وقد تكون نمودجه المقترح بصورته النهائية من خمس نسب مالية وهي: "نسبة التدفق النقدي إلى الدين الكلي، ونسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون إلى الأصول الكلية ونسبة رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية ونسبة التداول".⁹

وقد توصل إلى أن المؤسسات المتعثرة تعاني من نقص في السيولة والمخزون السلعي مع الزيادة في أرصدة الذمم المدينة، مشيراً إلى أن أفضل النسب للتمييز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة، هي نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الالتزامات، تليها نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول أو التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.¹⁰

⁸ وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. ط 1 دار إثناء للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2019 ص 193.

⁹ خالد زبدة: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة 1 فلسطين، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث مجلد: 07 العدد: 01 2021 ص 46.

متاح على الرابط: <https://www.aaup.edu/ar/Research/Journals/Journal-Arab-American-University/Archive>

¹⁰ مليكة زغيب، نعيمة غلاب: مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية دراسة ميدانية". ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني 2015، ص 116.

المبحث الثاني: الوقاية من الفشل المالي.

تمهيد:

منذ نشأة الدولة الحديثة شكل حسن التسيير المالي تحديا كبيرا لها لأنه يسمح بالحفاظ على مواردها وحسن إنفاقها وصرافها، لذا سارعت كل الدول إلى إنشاء أجهزة رقابية متخصصة في المجال المالي، مهمتها فحص القرارات التي يتخذها الأعوان العموميون المؤهلون وهم يباشرون الاختصاصات المالية التي خولها لهم القانون.

وفي ظل التحولات التي تعرفها الدولة والمجتمع في مختلف النقاشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا يستقيم صرف وإنفاق الأموال العمومية في أي مجتمع كان دون وجود رقابة فعالة على الشخص أو الجهة المختصة بالتصرف بها.

إن الرقابة المالية ضرورية لضمان حسن تسيير الأموال العمومية، من خلال تصحيح الأخطاء والتناقضات، وتجنب المخالفات والمناورات التي يرتكبها الأعوان والمسيريون الإداريون خلال أداء عملهم. ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى تعريف للرقابة، طبيعة وأنواع الرقابة، كذلك إلى أهميتها.

المطلب الأول: طبيعة الرقابة الوقائية.

لقد تطورت قواعد الرقابة مع تطور الدولة فأصبح لها أجهزة وهيئات عامة تباشر رقابة فعالة ومستمرة على الأموال العامة لتحميها من العبث والضياع، والغاية من الرقابة المالية هو التأكد من أن ما تم إنفاقه مطابق لما تم إتمامه وإنجازه ، كما تستهدف الرقابة التعرف على مواقع الخلل وإصلاحها بما لا يدع

مجالا لتكرار الأخطاء.

وعليه فالرقابة الدائمة تكفل تصحيح الخطأ، وتجنب الكارثة، و تسمح بالقدرة على الرجوع إلى المسار الصحيح.

مفهوم الرقابة الوقائية:

- تعرف الرقابة الوقائية على أنها مجموعة من الأساليب والطرق والإجراءات التي يستخدمها المدير في اكتشاف وتحديد أى عوامل قد تحد أو تعرقل من نجاح العملية الإدارية، وبصورة مبكرة مما يؤدي إلى تجنب ظهور أي مشاكل ومراقبة وتتبع أي تغيرات على المستوى التشغيلي والعملي، وبذلك فإن الرقابة الوقائية تتطلب من المدير أو المخول تركيز الجهود نحو اختيار أفضل المداخلات، والسياسات والإجراءات بدقة وعناية كاملة للحد قدر الإمكان من أي مشاكل محتملة قد تحدث، إما على المستوى الاستراتيجي أو التخطيطي، فإن الرقابة الوقائية قد صممت وبرمجت لتنبه وتحذير المدير أو المخول من أي تغيرات بيئية طارئة، من شأنها التأثير على تحقيق الأهداف التنظيمية طويلة الأجل.¹¹
- وهي الرقابة التي تتم قبل انجاز العمل وتتم من خلال وضع الرسالة والأهداف والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والقواعد والموازنات التخطيطية والقوانين واللوائح بشكل سليم والاختيار السليم للعاملين وتهدف المنشأة من ورائها إلى منع حدوث سلوكيات خاطئة تتسبب في نتائج غير مقبولة، بمعنى آخر تركز هذه الرقابة على خلق ظروف جيدة تمنع حدوث انحرافات عن المعايير.¹²

¹¹ سجاد مهدي عباس وآخرون: الرقابة الوقائية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية مجلة كلية الكوت الجامعية المجلد الثاني العدد: 2018، 01 ص 125-126.

الرابط <https://alkutcollege.edu.iq/wp-content/uploads/2021/11/2-1-8A.pdf>

¹² المخلافي عبد العزيز محمد (2009) البرنامج التدريبي الرقابي والإداري. كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء .

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية، أهداف الرقابة، أهميتها ومبادئها.

❖ أنواع الرقابة المالية:

تتعدد أنواع الرقابة بشكل عام، ومنها الرقابة المالية وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها دون أن يؤثر ذلك على طبيعة الرقابة، أو الهدف منها، وعلى ضوء ذلك نقوم بشرح أنواع الرقابة المالية بالشكل الآتي :

1- من حيث الزمن الذي تمارس فيه :

أولاً: الرقابة المالية السابقة:

يعد هذا النوع من الرقابة احد عناصر التوجيه في العمل الإداري إذا ما استعمل في الإطار السليم للوقاية من أخطاء التنفيذ لذلك أطلق عليه اسم الرقابة الوقائية، لأنها يعمل على تلافي وقوع الأخطاء والانحرافات¹³، ويستهدف هذا النوع من الرقابة التحقق من مشروعية التصرف المالي قبل تنفيذه، إذ تتم عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف فلا يجوز لأي وحدة تنفيذية الارتباط بالالتزام ودفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة الرقابية على القرارات المتعلقة بالتصرف في الأموال العامة¹⁴، ومن الطبيعي أن تتم الرقابة المسبقة على جانب النفقات فقط، أما في جانب الإيرادات فتتم بالموافقة المسبقة على الإيرادات وتوزيعها على بنود المصروفات، فضلاً عن فحص المستندات والتأكد من صحتها¹⁵، وتتخذ الرقابة السابقة على الصرف إشكالا متعددة فقد يصرح للبنك المركزي إن يضع المبالغ التي وافقت عليها

¹³ فهمي محمود شكري: الرقابة المالي العليا. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن. بلا سنه طبع ص 25.

¹⁴ د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة مركز الاسكندرية للكتاب الإسكندرية. صر 2000 ص 555.

¹⁵ د. عوف محمود الكفراوي: الرقابة المالية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. مصر 1989 ص 39.

السلطة التشريعية تحت تصرف الأمرين بالصرف، وقد تتضمن ضرورة الحصول تقديماً على إقرار من الجهة المختصة سلامة كل عملية على حده من الجهة القانونية والتثبت من صحتها من جميع الوجوه، مثلاً وجود اعتماد لهذا النوع من النفقة أو إن إجراءات الارتباط بالالتزام قد تمت وفقاً للقوانين واللوائح وأن مستندات الصرف مطابقة للنظم المالية المعمول بها.¹⁶

ثانياً: الرقابة المالية المرافقة:

إن هذه الرقابة تجري في مختلف عمليات المتابعة التي تقوم على الجهات المختصة في الدولة على جميع أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات المدرجة في موازنة الدولة، وعادة ما يمارس الرقابة المرافقة (الأنية) اللجان البرلمانية المختصة المنبثقة من البرلمان بالإضافة إلى الجهات التي تتولى الرقابة الداخلية،¹⁷ ويتميز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار والشمول، حيث يبدأ تنفيذ الأعمال ويساير ويتابع خطوات التنفيذ.¹⁸

ثالثاً: الرقابة المالية اللاحقة:

وهي مراجعة وفحص الدفاتر الحسابية و مستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي وكافة النشاطات الاقتصادية في الهيئات والمؤسسات العامة، بعد أن تكون كافة العمليات المالي الخاضعة للرقابة قد انتهت وذلك للوقوف على كافة المخالفات المالية التي وقعت، وتتخذ الرقابة اللاحقة بدورها عدة أشكال، فقد تقتصر على المراجعة الحسابية والمستندية لكافة العمليات المالية لكشف التلاعب بالأموال العامة وقد تمتد إلى مساءلة مرتكبي المخالفات المالية كما قد تمضي إلى بحث مدى كفاءة الوحدات التنفيذية في استخدام

¹⁶ د. مصطفى حسين سلمان: المالية العامة. دار المستقبل عمان الأردن 1990 ص 127.

¹⁷ د. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة دار النهضة العربية بيروت لبنان 1992 ص 318.

¹⁸ د. محمد رسول العموري: الرقابة المالية العليا. الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان 2005 ص 33.

الأموال العامة.¹⁹ إذن فالرقابة المالية اللاحقة تكشف الأخطاء والمخالفات المالية بعد انتهاء كافة التصرفات المالية وقد تتولى هذه الرقابة الوحدات الحكومية نفسها أو إدارة تابعة لوزارة المالية، أو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية والرقابة اللاحقة تغطي جانب الإيرادات والنفقات العامة، بعكس الرقابة السابقة التي تقتصر على النفقات.²⁰

2- أنواع الرقابة المالية من حيث الموضوع:

يمكن تقسيم الرقابة المالية من حيث موضوعها على أربعة أنواع بالشكل التالي:

أولاً: الرقابة المشروعية:

تتم بموجب هذا النوع من الرقابة مطابقة التصرف في الآثار المالية للقانون بمفهومه التام الواسع وهذا يشمل المشروعية الشكلية التي تم بصفة العضو أو الهيئة التي تصدر عنها التصرفات المالية، والمشروعية الموضوعية التي تتم بطبيعة التصرف ومضمونه وذلك يمكن القول أنه إذا كانت الرقابة تهدف إلى تحقيق المطابقة بين تصرف أو موقف ما بين قاعدة موضوعية مسبقاً فيه (أي الرقابة تكون مهتمة بنواحي المشروعية).²¹

ثانياً: الرقابة المحاسبية:

يعرف هذا النوع من الرقابة بالرقابة التقليدية التي تعني بمراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل، ويرى تطابق المبالغ المصروفة مع الاعتمادات المخصصة لكل بند من بنود الموازنة، وقد تطور هذا النوع من الرقابة من مجرد رقابة حسابية على الحسابات الختامية إلى رقابة على جميع

¹⁹ د. عبد المجيد القاضي: مبادئ المالية العامة. الدار الجامعية المصرية الإسكندرية 1984 ص 39.

²⁰ د. عبد المجيد القاضي: لمصدر السابق ص 34.

²¹ د. عبد المجيد القاضي: المصدر السابق ص 39.

المعاملات المالية وتفاصيلها، وذلك بغرض التأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت ومن توفر المستندات المطلوبة واكتمالها ومن أن الصرف تم في حدود الاعتمادات المقررة، وفيما يتعلق بالموارد تعني بمراجعة صحة الأرقام الحسابية لما تم تحصيله والتأكد من توريده إلى الجهة المفترض توريدها إليه.²²

والهدف من هذه الرقابة هو بذل الجهد اللازم لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات المالية،²³ وعلى اثر تطور علم المالية والمحاسبة، والأخذ بمبادئ تخطيط الموازنات أصبحت الرقابة تقوم على الجمع بين الرقابة المحاسبية والرقابة المشروعية.²⁴

ثالثاً: الرقابة الاقتصادية:

عرف هذا النوع من الرقابة بعد الحرب العالمية الثانية هدف إصلاح ما دمرته الحرب من خلال محاربة الكساد وتحقيق الازدهار الاقتصادي، يهدف هذا النوع من الرقابة إلى مراجعة نشاط السلطات العامة من حيث المشروعية والبرامج التي تقوم بتنفيذها للوقوف على ما تم تنفيذه من أعمال وتكلفه إنجازها و بيان مواطن الضعف في التنفيذ وما قد يصاحبه من إسراف و تبذير، بالإضافة إلى التأكد من كفاءة السلطات المشرفة على التنفيذ وحسن سير العمل في المواعيد المقررة ومدى تحقيق النتائج المرجوة.²⁵

والرقابة الاقتصادية تتضمن رقابة الكفاءة ورقابة الفعالية معاً، حيث تعني الأولى تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج بأقل قدر ممكن من الجهود والتكاليف، والثانية تعني الرقابة على مدى تحقيق النتائج المرجوة.²⁶

رابعاً: الرقابة على البرامج:

²² د. عبد الكريم صادق بركات حامد عبد المجيد دراز: مبادئ علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة. بدون سنة ومكان الطبع ص 196.

²³ د. محمد عبد الله الشريف: الرقابة المالي في المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى الرياض المملكة العربية السعودية 1986 ص 32.

²⁴ د. يوسف شبايط: المصدر السابق ص 239.

²⁵ د. محمد رسول العموري: مصدر سابق ص 39-37.

²⁶ د. محمد إسماعيل محمد: المصدر السابق ص 37.

يهتم هذا النوع من الرقابة بمدى تحقيق الخطط والبرامج والأهداف المحددة لكل جهة عامة.

خامسا: الرقابة الفنية أو رقابة الأداء:

يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة مدى تقدم العمل في المشروعات الإنمائية أو تأخره أو تعثره ويلفت النظر إلى أي خلل أو انحراف يراه فيها، ويقوم الديوان بهذه الرقابة من خلال مراقبات الديوان في الجهات الخاضعة لرقابته حيث تقوم بمراقبة سير العمل في المشروعات الإنمائية التي تقوم بها هذه الجهات وذلك بأعلام الديوان عن أي تأخير أو تباطؤ أو تعثر في المشروعات التي يجري العمل بها لمخاطبة الدوائر المختصة حول ذلك لبيان أسباب التعثر أو التأخير لمحاسبة المتعهدين أو اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحقق الأهداف المرسومة لهذه المشاريع من أجل الاستفادة منها بالشكل لأمثل، كما يقوم الديوان بهذا النوع من الرقابة في مركز الديوان وذلك عند متابعة الدوائر فيه (الهندسية) لبعض المشاريع وبيان تقدم العمل بها أو تحديد المشاكل المتعلقة بتنفيذها.

سادسا: الرقابة الإدارية:

يستند ديوان المحاسبة في ممارسة هذا النوع من الرقابة على المادتين (13) و (14) من قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 حيث تبيح المادة (13) لرئيس الديوان أن يوجه النظر إلى أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري وله تعلق بالأمر المالية كما تبيح المادة (14) لرئيس الديوان أن يطلع على جميع التقارير والمعلومات الواردة من المفتشين سواء أكانوا ماليين أو إداريين ولها تعلق بالأمر المالية وعلى تقارير التحقيق في المخالفات التي لها مساس بالأمر المالية وان يطلب تزويده بكل ما يريد الإطلاع عليه من معلومات وإيضاحات من جميع دوائر الحكومة مما له مساس بأعمال دائرته ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة رقابة التعيينات في الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية وكذلك الترقيات.

3- أنواع الرقابة المالية من حيث الجهة التي تمارس الرقابة:

وفقا لهذا التقسيم يتم تحديد نوع الرقابة بالاستناد إلى الجهة التي تقوم بها ومنبع سلطاتها ، وقد اختلف الكتاب في تصنيف الرقابة من حيث الجهة التي تمارسها ففي الوقت الذي يعتمد فيه بعض الكتاب على تقسيم الرقابة بالاستناد إلى السلطات الرئيسية في الدولة وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والرقابة عندهم إما داخلية تمارس من قبل السلطة التنفيذية على أجهزتها وإما خارجية تمارس من قبل السلطة التشريعية بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم تطور هذا الاتجاه مؤخرا نحو إضافة نوع ثالث من أنواع الرقابة الذاتية وهو الرقابة التي تمارسها الجهة الإدارية على أعمالها في نطاق العملية الإدارية وتسلسلها،²⁷ وذهب البعض الآخر إلى إن الرقابة إما داخلية تمارس داخل الجهة الإدارية ذاتها وضمن نطاق التسلسل الإداري وإما خارجية تمارس على أعمال الجهة الإدارية.²⁸

بناء على ما تقدم سنتطرق إلى ثلاثة أنواع من الرقابة في هذا، مال وهي الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية والرقابة الذاتية أو الإدارية و كالاتي:

اولا: الرقابة الخارجية:

هي رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، حيث تقوم السلطة التشريعية بالرقابة المالية من خلال رقابتها على تنفيذ الموازنة العامة للاطمئنان على صحة هذا التنفيذ وسلامته من الناحية القانونية فالبرلمان يراقب مدى شرعية التنفيذ في جانبي الموازنة فيلاحظ مدى انطباق تحصيل الإيرادات مع القوانين والأنظمة وهل أنها حصلت في حدود التقديرات التي وافق عليها هذا من جانب، ومن جانب آخر يلاحظ كيفية الإنفاق وهل انه تم في حدودها الاعتمادات المخصصة.²⁹

²⁷ د. فهيم محمود شكري: الرقابة المالية العليا. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن بدون سنة طبع ص 27- 28.

²⁸ د. عبد الأمير شمس الدين: الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في لبنان. رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 1977 ص 45.

²⁹ د. عوف محمود الكفراوي: مصدر سابق ص48.

وقد تطورت هذه الرقابة من خلال الأسلوب والهدف والممارسة بعد صراع طويل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد توجهت معظم الدول إلى إنشاء أجهزة متخصصة تتولى الرقابة نيابة عن السلطة التشريعية، وتختلف مهام كل جهاز طبقاً للقوانين السائدة في الدول، فقد يعهد إليه باكتشاف الأخطاء والانحرافات المالية، أو محاكمة المسؤولين.³⁰

يتم هذا النوع من الرقابة على مستويات عدة، فقد تمارسها الهيئة التشريعية مباشرة خلال السنة المالية أو بعد تقديم الحساب الختامي للموازنة العامة، وذلك عن طريق مسائل واستجواب الوزراء المختصين أو حتى رئيس الوزراء وأحياناً تترتب على ذلك مسؤولية سياسية تنتهي بسحب الثقة من الحكومة أو مطالبتها بالاستقالة وأحياناً أخرى تترتب على المخالفات المالية مسؤولية مدنية أو جنائية.³¹

وباختصار يمكننا القول أن مظاهر الرقابة المالية للسلطة التشريعية تظهر من خلال الأمور التالية:

- أن البرلمان في الدول الديمقراطية له صلاحية طلب المعلومات والإيضاحات من الحكومة أو من أي مؤسسة أخرى تابعة للدولة للوقوف على صحة وسير عمليات الأنفاق والتحصيل ومصادقية التصرفات المالية التي تقوم بها الحكومة ولها من أجل ذلك استضافة أو استجواب المسؤولين الحكوميين وسحب الثقة منهم في حال تقصيرهم في أداء مهامهم.
- أن البرلمان له حق طلب مبررات من الحكومة عندما تطلب هذه الأخيرة فتح اعتمادات إضافية وموازنات تكميلية وهذا ما يتيح للبرلمان مناقشة الحكومة ومطالبة تفاصيل أدائها المالي للوقوف على دقائقتها وبالتالي محاسبتها في حالة التقصير .

³⁰ د. محمد رسول العموري: مصدر سابق ص 42.

³¹ د. يوسف شباط: مصدر سابق ص 247.

• أن البرلمان يناقش الحساب الختامي للموازنة العامة ويقره ويصادق عليه وبالتالي يعرف مكامن الخلل وإسراف وتبذير الحكومة إن وجدت وهذا ما يفسح المجال أمام البرلمان المراقبة الحكومة ومناقشتها ومحاسبتها.

ثانيا: الرقابة الداخلية:

هي الرقابة التي تباشرها السلطة التنفيذية على أجهزة التنفيذية ، وقد يطلق عليها اسم (الرقابة الحكومية) أي الرقابة التي تفرضها الحكومة على نفسها لغرض التأكد من أن جميع الأعمال تسير وفقا للمنهج الموضوع وضمن الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خطتها السلطة التنفيذية لنفسها، وفي معظم الدول تكون وزارة المالية هي التي تمارس هذه الرقابة وفي بعض الدول تمارس هذه الرقابة من قبل رئيس الدولة ورئيس الوزراء أو مجلس الوزراء باعتبار أن هؤلاء يمثلون السلطة التنفيذية.³² وتمارس الرقابة الداخلية بإحدى الطريقتين الآتيتين:

• **الرقابة الرئاسية:** يقوم هذا النوع من الرقابة وزير المالية نيابة عن السلطة التنفيذية في هذه الحالة يأخذ الوزير دور رئيس الوزراء، إذ يباشر رقابته على الوزراء والدوائر المشمولة بموازنة الجهاز الحكومي،³³ وذلك من خلال ما يعرف بإدارة الحسابات الحكومية المركزية، وإدارة التفتيش المالي، وكذلك إدارة الموازنة العامة بحسب التسمية التي تعتمدها كل دولة.³⁴

• **الرقابة الوصائية:** تتجلى هذا النوع من الرقابة في الوصاية التي تمارسها السلطة التنفيذية على المؤسسات العامة في الدولة التي لها شخصية معنوية وتملك استقلالاً مالياً وإدارياً ولكن في الوقت نفسه لها حقها من موازنة الدولة وتتولى التشريعات المختلفة بيان تفاصيل إجراء هذه الرقابة، إلا أن السياق العام لممارستها

³² د. فهمي محمود شكري: مصدر سابق ص 29.

³³ كريمة على كاظم جور: التدقيق والرقابة الداخلية. رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 1990 ص 16.

³⁴ كريمة على كاظم جور: المصدر السابق ص 30.

يتضح من خلال مناقشة مشروع موازنة هذه المؤسسات والحسابات الختامية ثم المصادقة عليها، فضلا عن تطبيق إجراءات التفتيش المالي عليها وإجراءات سابقة على بعض أعمال هذه الهيئات وتختلف الدول في كيفية ممارسة الرقابة الوصاية فبعضها تعين مراقبين مندوبين عن وزير المالية والوزير المكلف بالوصاية على المؤسسات العامة ويقوم هؤلاء المراقبون بملاحظة وفحص العمليات المالية التي تجري في إطار المؤسسة العامة، كما يمكن عدهم أعضاء في الجهاز الإداري للمؤسسة ويتمتعون بسلطات رقابية.³⁵

ثالثا: الرقابة الذاتية:

تسمى هذه بالرقابة التلقائية أيضا، إذ تمارس هذه الرقابة داخل الجهة المنفذة ذاتها باعتبارها المسؤولة عن التنفيذ وذلك لغرض التأكد من العمل ليسير وفقا لما تم التخطيط له والكشف عن أسباب الفشل أو النجاح وذلك باعتبار أن الجهة المسؤولة عن عملها ويساعد هذا النوع من الرقابة على خلق الشعور بالمسؤولية عند العاملين داخل الجهة الإدارية على مختلف مستويا.³⁶

ويتحقق هذا النوع من الرقابة عن طريق الرقابة التسلسلية التي يقوم بها الرئيس الإداري على مرؤوسيه، فالوزير باعتباره الرئيس الإداري الأعلى في وزارته يمارس الرقابة على القطاعات أو الوحدات التابعة لوزارته للتأكد من سلامة التصرفات المالية ومشروعيتها وحسن تنفيذ مخصصات كل وزارة من الموازنة العامة طبقا للقوانين والتعليمات المالية أو من خلال رقابة وزارة المالية التي تقوم بها هيئات التفتيش والأقسام المالية في الوزارات، لذلك سنعالج هذا النوع من الرقابة بالشكل الآتي:³⁷

● رقابة على موقع العمل وفي هذه الحالة ينتقل الرئيس إلى موقع عمل المرؤوس ليلاحظ ما قد يوجد من أخطاء وانحرافات.

³⁵ فاطمة أحمد عبد الله: الرقابة على تنفيذ الموازنة رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة بغداد 1999 ص 109-107.

³⁶ د. محمد رسول العموري: مصدر سابق ص 40.

³⁷ فاطمة أحمد عبد الله: مصدر سابق ص 112.

● رقابة مستنديه، وتتمثل بفحص الرئيس الأعمال مرؤوسيه من خلال التقارير والمستندات التي يرسلها المرؤوس إلى رئيسه، كما إن الرقابة الذاتية تمارسها وزارة المالية التي تعد الرقيب على الوزارات كافة في الشؤون المالية عامة وتنفيذ الموازنة العامة بصورة خاصة، وتم رقابتها على مستويين:

أ- **المستوى الأول:** يتمثل بإصدار تعليمات وضوابط ملزمة تبين كيفية العمل بقانون الموازنة وتنفيذه.

ب- **المستوى الثاني:** يأخذ شكل حصر سلطات الموافقة على صرف النفقات العامة من خلال الارتباط بالنفقة في المرحلة الإدارية وتنفيذ النفقة في المرحلة الحسابية في يد وزارة المالية من خلال الفصل بين الموظفين الإداريين والمحاسبين العموميين وما في ذلك من رقابة متبادلة بينهما.

● **رقابة الأقسام المالية:** تقوم وزارة المالية بالرقابة الذاتية عن طريق القسم المالي في كل وزارة ويدير هذا القسم مراقب مالي مستقل عن الوزير الذي يوجد في وزارته، ويختص برقابة أوامر الصرف التي تصدر عن الوزراء والمدراء العامين كما أن هذا المراقب يعد خارجا عن التدرج الوظيفي لوزارة المالية.

● **رقابة التفتيش المالي:** تمارس التفتيش المالي هيئة تابعة لوزارة المالية ألا أنها لا تدخل ضمن التسلسل الوظيفي لهذه الوزارة مع أنها مرتبطة بها مباشرة وتتخلص مهمة هذه الهيئة في التحقق من صحة الصرف والجباية التي يقوم بها المحاسبون عن طريق فحص سجلاتهم، فضلا عن الاطلاع على حساباتهم العامة وحسابات المرافق الإدارية فالمفتش المالي هو الذي يراقب تنفيذ الموازنة العامة على المستويات الإدارية الأدنى.

4- الرقابة المالية من حيث سلطات الجهة التي تمارس الرقابة:

تنقسم الرقابة المالية من حيث سلطات الجهة التي تمارس الرقابة على ثلاثة أنواع من الرقابة هي الرقابة المالية الإدارية والرقابة المالية القضائية والرقابة المالية البرلمانية وسنتطرق إلى كل منها بالشكل الآتي:

أولاً: الرقابة المالية الإدارية:

يقصد بهذا النوع من الرقابة تلك التي تأخذ طابعاً إدارياً أي أنها تمارس بصفة إدارية، وتمارسها جهة ذات صفة إدارية سواء اعتمدت الرقابة فيها على معيار الرقابة الشكلية على الموضوعية أم على معيار الرقابة الموضوعية على الملائمة وتقييم الأداء والفاعلية وتكون فيها نتائج الرقابة غير ملزمة وإنما تكون ذات صفة استشارية سواء قدمت إلى السلطات العليا في الدولة أم إلى الجهات موضوعة الرقابة ويتضمن تقرير الرقابة التنبيه إلى الأخطاء والكشف عن المخالفات وطلب اتخاذ الإجراءات بشأنها.³⁸

يتصف هذا النوع من الرقابة بأسلوبه التفصيلي من ناحية الرقابة والتدقيق المحاسبي و المالي وتقييم الأداء بالنسبة لحسابات الأعمال التي تمارسها الإدارة التي خضعت للرقابة وتمارس هذه الرقابة من قبل الأجهزة التي تتولى الرقابة المالية بمختلف منطلقاتها السابقة واللاحقة والمرافقة شأنها شأن أغلب أنواع الرقابات دون أن يكون لها اختصاص قضائي في إصدار الحكم على الحسابات وقد تمارس من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بالصفة الإدارية والقضائية معا.³⁹

ثانياً: الرقابة المالية القضائية

هي نوع من أنواع الرقابة المالية التي يقوم بها جهاز متخصص يكتسب الطابع القضائي في كل ما يتضمنه هذا الطابع من صفات سواء من حيث الإجراءات أم الحكم أم الحسم، كما هو الحال في المحاكم العادية.

³⁸ د. فهمي محمود شكري: مصدر سابق ص 32.

³⁹ د. فهمي محمود شكري: المصدر السابق ص 32-33.

وتختلف جهة الرقابة المالية القضائية عن الرقابة القضائية على أعمال الإدارة والتي تمارسها المحاكم الإدارية التي تستهدف رقابة مشروعية القرارات الإدارية وحماية الأفراد من تعسف الإدارة التي تأخذ شكل رقابي الإلغاء والتعويض⁴⁰.

أما الرقابة المالية القضائية هي الرقابة التي تتولاها أجهزة إدارية ذات طابع قضائي،⁴¹ وهي غالبا ما تكون تابعة للبرلمان وعادة ما تكون اختصاص أجهزة الرقابة المالية القضائية هو الحكم على الحسابات العامة والحكم بالغرامة على المخالفين في التصرفات المالية الخاصة بالأموال العامة ولذلك يطلق عليها اسم محكمة الحسابات.⁴²

ثالثا: الرقابة المالية البرلمانية:

هي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على عمليات تحصيل وأنفاق الأموال العامة، حيث تكفل دساتير مختلف الدول حق السلطة التشريعية في الرقابة على عمليات تنفيذ الموازنة قبل وأثناء وبعد انتهاء السنة المالية، وتعمل الرقابة البرلمانية على التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة يتم وفقا لما اقره البرلمان من إيرادات ونفقات عامة.⁴³

وتعد الرقابة التي يمارسها البرلمان على عمل الجهاز الحكومي المظهر الأول والاهم من مظاهر الرقابة الخارجية وذلك يرجع إلى أن السلطة التشريعية بوصفها الممثل الشرعي لإرادة الشعب يجب أن تلعب الدور الرئيس في مراقبة تنفيذ الموازنة العامة التي وضعت لتحقيق الصالح العام للمجتمع، وبالتالي فإن

⁴⁰ د. فهمي محمود شكري: مصدر سابق ص 34 وكذلك انظر: د. بكر القباني الرقابة الإدارية دار النهضة القاهرة 1978 ص 2.

⁴¹ محمد رسول العموري: مصدر سابق ص 44.

⁴² د. عبد الغني بسيوني عبد الله: أصول الإدارة العامة، الدار الجامعية. بيروت لبنان 1983 ص 375-377. كذلك انظر: فهمي محمود شكري مصدر سابق ص 35.

⁴³ قطب إبراهيم محمد: الموازنة العامة للدولة الهيئة المصرية للكتاب القاهرة مصر 1977، ص 209. كذلك انظر: د. محمد رسول العموري: مصدر السابق ص 43.

الجهاز التنفيذي لا ينبغي أن يمارس مسؤولياته دون أن تكون هذه الممارسة خاضعة لضوابط الرقابة البرلمانية التي يمثلها الممثل التشريعي.⁴⁴

إذن الرقابة المالية: هي في الأساس من اختصاص السلطة التشريعية كي تضمن التزام السلطة التنفيذية بالتحصيل والإنفاق وفقاً لما قرره السلطة التشريعية في بنود وأبواب الموازنة،⁴⁵ وتشتت القوانين المالية في معظم الدول ضرورة الحصول على موافق السلطة التشريعية على نقل الاعتمادات من باب لآخر، أو عند طلب اعتمادات إضافية.⁴⁶

وفي ختام هذا الموضوع نستنتج أن دساتير معظم الدول أو قوانينها تحدد الوسائل والطرق التي تسلكها السلطة التشريعية عند ممارستها الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية التي هي منشأة في كل الدول.

❖ أهداف الرقابة.

- هدف الرقابة الأساسي هو أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية.
- ضمان الاستعمال السليم والعقلاني للاعتمادات الممنوحة وذلك بإتباع القواعد القانونية والتنظيمية لضمان احترام إجازة الميزانية.
- تجنب الوقوع في الأخطاء لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.
- المحافظة على المال العام من التبذير والعمل على ضرورة تحقيق النفقة لغايتها المرجوة.
- كشف الأخطاء المرتكبة عند تنفيذ الميزانية من طرف المكلفين مع تقديم النصح لهم أو معاقبتهم إذا تطلب الأمر لذلك.

⁴⁴ د. محمد رسول العموري: مصدر سابق ص 46.

⁴⁵ د. عدنان ضناوي: علم المالية العامة دار المعارف العمومية طرابلس لبنان 1992 ص 328.

⁴⁶ د. برهان الدين الجمل: المالية العامة دار طرابلس دمشق 1992 ص 255.

الهدف من الرقابة ليس فقط تسليط العقوبات على المخالفات والأخطاء التي يرتكبها الموظفون القائمون على تنفيذ الميزانية، بل أيضا تهدف إلى تقديم النصح لهم لتفادي الأخطاء مستقبلا⁴⁷.

❖ أهمية الرقابة:⁴⁸

تؤدي الرقابة المالية دورا هاما في تحقيق أهداف الإدارة العليا بما تقدمه من خدمات ومعلومات على النحو التالي:

- 1- الرقابة أحد أركان الإدارة المالية والتي تقوم على عملية متابعة تنفيذ الخطط المالية وقياس وتحليل وتقييم الوقائع والنتائج الفعلية بالمقارنة مع الخطط وما تتضمنه من أهداف وسياسات وإجراءات وبرامج...
- 2- تشمل جوانب تتعلق بتقييم الآثار والنتائج وتطوير الأداء الفكري والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال بكفاية وفعالية.
- 3- تهدف الرقابة إلى التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة يسري وفقا للإجازة التي منحها البرلمان للسلطة التنفيذية وأجهزتها بغية المحافظة على الأموال من كل تبذير أو سوء استعمال سواء في مجال الإنفاق أو الإيرادات العامة.
- 4- تعتبر الرقابة من أهم المرتكزات والأهداف التي تنطلق منها الموازنات العامة خصوصا موازنة البنود التي تتصف بعدم المرونة وعدم إمكانية التغيير في البنود والمخصصات المالية لغير الأوجه المحددة في الموازنة التي يقرها البرلمان.
- 5- الرقابة المالية تضمن استقامة ونزاهة الموظفين والعاملين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة واستقامة.

⁴⁷ د.بومدين حسين: محاضرات في المحاسبة العمومية ص 51-52.

⁴⁸ سمير الشاعر: المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، طبعة 2 الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان بيروت 2010 ص 246.

6- الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا حيث أن الرقابة تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة.

7- الرقابة لمالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين والعاملين باختلاف مواقعهم الإدارية على احترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الكاملة حسب القانون والدستور.

❖ مبادئ الرقابة المالية: 49

تتمثل أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقابة المالية فيما يلي:

- خضوع العمليات المالية لمجموعة من الإجراءات، التي تسبق وتحاصر كل عملية مالية سواء كانت متصلة بالإيراد أو الإنفاق .
- حصر كل خطوة على المراجعة دون القيام بأي إجراء قبل التأكد من سلامة وصحة ما سبقها من إجراءات.
- قيام الهيئات المالية على جملة من القواعد، أهمها عدم مخالفة التعليمات والقوانين.
- إسناد العملية إلى أسس فنية سواء تتعلق بالإجراءات التي تتبع أو المراجعة والقيود التي تتم والدفاتر والسجلات التي يتم مسكها.
- إن المبادئ السابق ذكرها تتمثل في أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقابة المالية من أجل انتظام النشاط وأدائه طبقاً للخطط الموضوعة في إطار السياسة المقررة، لتحقيق الأهداف المحددة دون المساس بالحقوق الفردية للأفراد والاعتداء على الحريات العامة.

49 أمجد السيد عوضني: أجهزة الرقابة على النواحي المالية في مجال الرقابة الذاتية للإدارة العامة على أعمالها. جامعة العلوم الإدارية مصر

العدد 01 السنة 1989 ص 7 ص 79

المبحث الثالث: وسائل وطرق علاج الفشل المالي

ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى طرق ووسائل علاج الفشل المالي، والآثار المترتبة عن الفشل المالي.

المطلب الأول: الوسائل والطرق المستخدمة في علاج الفشل المالي:

تختلف وسائل معالجة المؤسسات التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمؤسسة ما زالت واعدة، وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المؤسسة للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمؤسسة. تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معا. أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المؤسسة لأن قيمتها كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية، فإن الحل يكون بإعادة تأهيل المؤسسة من خلال إعادة تنظيمها .

إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة المؤسسة لربحيتها والتغلب على مصاعبها المالية وكانت قيمتها التصفوية أكبر من قيمتها كمؤسسة مستمرة، فإن الحل يكون بتصفية المؤسسة. وتتطلب عملية التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمن إعلان إفلاس المؤسسة، تصفية موجوداتها على مهل وبشكل منظم، توزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل. والعدالة في التوزيع تعني هنا إتباع أولوية للحقوق معينة تتناسب مع الحقوق القانونية لكل نوع من الأوراق المالية. لكن في واقع الأمر نجد المؤسسات الكبيرة الحجم عادة ما تحظى برعاية الدولة إذ تتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس، كما ، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات المشرفة⁵⁰ حدث بالنسبة لمؤسسة كليزير للسيارات بل وقد تمت عمليات إدماج لتلك المؤسسات⁵¹ على الإفلاس يتم إدماجها في مؤسسات ناجحة رغم توافر شبهة احتكارية تغاضت عنها الحكومة اعتقاداً منها بأن الآثار السلبية للإفلاس قد تكون أكثر خطورة.⁵²

وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأس مال المؤسسة لتخفيض نسبة المديونية وبالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المؤسسة.

Brigham and Gapenski 1985: **International Financial Management** III. : the Dryden Press Pp.880-881 ⁵⁰

.Bruno, et al 1987: **Why Firms Fail. Business Horizons** Mar./Apr pp. 49-57 ⁵¹

.Blum. B 1974: **Failing Company Discriminant Analysis**. Journal of Accounting Research, 12 Spring 1-25 ⁵²

1- الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي:

تسعى المؤسسات جاهدة لابتكار وسائل فعالة لمواجهة الوقوع في خطر الفشل المالي، بغرض التحكم فيه مع بداية ظهوره، تجنباً للإفلاس والتوقف عن النشاط، ومن أهم التقنيات المستخدمة أسلوب الإنذار المبكر وكذا إدارة المخاطر المالية.

أولاً- إعادة الهيكلة:

يعني ذلك أن المؤسسة تتبع استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد في معالجة الخلل المالي و محاولة الإبقاء على المؤسسة و تطبيق الاستراتيجيات الجديدة و لكي تكون إعادة الهيكلة فعالة، لا يجدر بها أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية فقط بل يجب أن تشمل إعادة الهيكلة الإدارية لكي ينسجما مع بعضهما لتحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي و نستطيع توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1-إعادة الهيكلة المالية: و تتضمن ما يلي:⁵³

❖ إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم جميع الأصول أو بعضها يعكس قيمتها السوقية أي زيادة قسمة هذه الأصول عن القيمة الدفترية لها يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق المديونية، الأمر الذي يعطي للمؤسسة مجالاً أوسع للاقتراض.

❖ إعادة هيكلة الديون: ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون
- وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة مما يساعد على وقف جزء من التدفقات الديون النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسين الأحوال المالية للمؤسسة.

⁵³ الشريف ربحان: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري- قسنطينة يومي 21-22 أكتوبر 2012 ص14-18.

- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.
- ❖ **مبادلة المديونية بالملكية:** ويتم ذلك عن طريق تحويل جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس المال وذلك عن طريق إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة بما يعادل قيمة الديون لتخفيف الأعباء الثابتة على المؤسسة.
- ❖ **زيادة رأس المال:** وذلك من خلال إصدار أسهم جديدة من أجل توفير بعض السيولة وبالأخص إذا كانت المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا على ضوء توفير السيولة، وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدار أسهم جديدة.
- ❖ **زيادة التدفقات النقدية الداخلة:** يمكن تحقيقها من خلال إتباع العديد من الاستراتيجيات التي تؤثر إيجابا على النقدية الداخلة منها:
 - زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة.
 - تغيير استراتيجيات تحصيل ديون المؤسسة ومنح خصومات تعجيل الدفع.
 - بيع الأصول منعدمة القيمة.
 - بيع وإعادة استئجار بعض الأصول الغير رئيسية.
- ❖ **خفض التدفقات النقدية الخارجة:** يمكن للمؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضه، وذلك من أجل التغلب على بعض الصعوبات المالية، ويتم ذلك من خلال:
 - الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين.
 - التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.
 - الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.
 - ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر والغير مباشر.
 - تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.

2- إعادة الهيكلة الإدارية: تعد جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية، والتي تتم من خلال:

- ❖ إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه.
- ❖ إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.
- ❖ إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.
- ❖ زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية، وكذا خفض التكاليف الإدارية المختلفة.

ثانياً - الاندماج:

إن حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات واستمرت هذه الظاهرة حتى نياية السبعينات و ظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية.

ويمكن تعريف الاندماج بأنه عبارة عن عملية قانونية تتوحد بمقتضاها أو تضم شركتين أو أكثر تعملان في مجال واحد تحل أو تذوب بموجبه الشركات الداخلة في العملية وتؤسس شركة جديدة باسم جديد بحيث يؤدي ذلك إلى زوال الشخصية المعنوية لجميع الشركات المندمجة وبذلك يؤدي الى خلق كيان جديد.

المقصود بالاندماج هو انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تظل شخصية المؤسسات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

ورغم أن للاندماج مزايا عديدة ومتنوعة إلا انه ليس بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر ولذلك يمكننا القول أن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة و تكاليفه وردود المنافسين وكذلك الجوانب القانونية والإدارية لعملية الاندماج والآثار المالية والضريبية والمحاسبية و كذلك وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الاندماج.

ثالثاً - تغيير الشكل القانوني:

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الفشل المالي لبعض المؤسسات، والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات و جني ثمار هذه الربحية.

رابعاً- التصفية: في الطرق سالفه الذكر حيث الدرجات الخفيفة (الغير مستعصية) تكون القيمة

الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الإفلاسية أو التصفوية لها. عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطير وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها وهنا لابد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس و تتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير. وقد يكون الاتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول لحل مع دائنيه. وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإن من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام أولويات السداد و تكون غالباً على النحو التالي:

❖ تكاليف إجراءات الإفلاس والتصفية.

❖ الضرائب المستحقة للدولة.

❖ الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها.

❖ الديون غير المضمونة أو العامة.

❖ حقوق حاملي الأسهم الممتازة.

❖ حقوق حاملي الأسهم العادية.

خامساً-التطهير المالي:

التطهير المالي هو عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك

التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن الأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة ومتوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية. وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، وهو تقنية تعتمد الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعادتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي.⁵⁴

2- طرق المعالجة لحماية المؤسسة من الفشل المالي:

هناك عديد من طرق علاج الفشل المالي غير أن اختيار الطريقة المناسبة تتوقف على نجاعة عملية التشخيص فبعد قيام المشخص بالدراسة الجيدة حول المؤشرات وعوامل الفشل المالي يتم الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تواجهها أو قد تواجهها المؤسسة في مراحل لاحقة ثم تحليلها قصد الوصول إلى حلول أو بدائل متاحة للعلاج وهذا من أجل الابتعاد عن الآثار الباهظة التي تترتب عن الفشل المالي.

عدم التخوف من الفشل: يعتبر الخوف من الفشل من أكبر الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها رائد الأعمال. لشعوره بالخوف والفرع من ضياع وقته وماله ومجهوده في إنشاء مؤسسة، وقد لا يمتلك الشيء المحفز له، أو أنه اشترك الفكرة مع أشخاص غير مناسبين أو قد يكون كسولا، فإذا لاحقه هذا التفكير فإنه حتما لن يصيب الهدف الذي سعى من أجله، أو يتسبب في إلحاق الضرر بنظرته إلى ذاته وقلة تقديرها.

⁵⁴ وهيبه بوخدوني: التطهير المالي وخصوصه المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف الجزائر 2006 ص34.

- **وضع خطة عمل** تعتبر الخطة من أفضل الطرق لسد الثغرات في فكرة المشروع، ومن الجيد وضع خطة عمل مدروسة كمعرفة المكان الذي يناسب عملك، والحاجة للمنتج، واهم التحديات التي يواجهها المنتج المراد تسويقه والاستعداد لمواجهتها، ويجب صياغة استراتيجيات جيدة توفر خطة عمل واضحة وطاراً لعملك وتساعد على العمل خلال رحلة العمل بسلاسة لبلوغ الأهداف المسطرة.
- **النظام:** يلعب التنظيم دوراً مهماً في تسيير وتسهيل المهام بالمؤسسة والتنظيم عبارة عن المفتاح في إدارة المؤسسة حيث إنه يحدث العديد من الأشياء في أن واحد لذلك لا بد من وجوده للقيام بها، لأنه يجعل من العمل أكثر إنتاجية.
- **يجب فهم السوق والجمهور المستهدف:** معظم المؤسسات لا تدرس السوق ومتطلباته والفئة المستهدفة جيداً من حيث طلباتهم واحتياجاتهم واخذ آراء العملاء الحاليين أو المحتملين باستمرار. كما يجدر على المؤسسات نفسها عدم التركيز على سوق صغير جداً لتأسيس مؤسسة كبيرة فيه، بل يجدر بها التوسع لأسواق كبيرة.
- **ملف خاص بالهيكل القانوني السليم وتسجيل الأعمال:** يعتبر عدم اختيار المقر التجاري المناسب أو تسجيل أعمال أو حماية الملكية الفكرية أخطاء ترتكبها المؤسسات وهذه المهام ضرورية لبدء أي نشاط تجاري بشكل صحيح، وإذا لم يتم القيام بها فيستلزم تداركها في أقرب وقت.
- **عدم مشاركة المستثمرين الخطأ:** يجب على رواد الأعمال معرفة أن مستثمريهم هم أكثر من مجرد داعمين ماليين لأنهم يساهمون في صنع المؤسسة ويضعون ثقتهم في إمكانات العمل، وبمجرد تمويل المؤسسات فإنها ستتفاعل مع المستثمرين الذين يتطلعون لنمو الأعمال التجارية واستدامتها.
- **لا تتجنب العقود:** من الأخطاء التي يرتكبها رائد الأعمال عند بدء نشاطه الفشل في تنفيذ العقود الملزم بها، بغض النظر عن مدى جودة العلاقات ويمكن التوقف عندما لا يتم وضع الأنظمة والاتفاقيات، لا

توظف في وقت مبكر جدا يمكن للمؤسسة ارتكاب أخطاء كتوظيف العمال بوقت مبكر، وتعيين موظفين بتوقيت كامل وهو بحاجة للتوظيف بتوقيت جزئي، لذا يجب التوظيف حسب النمط المحتاج.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الفشل المالي.

إن حدوث الفشل المالي أو التصفية القانونية للمؤسسة ينتج عنه تكاليف وأثار باهظة حيث تختلف هذه الآثار من طرف إلى آخر لتمتد إلى الاقتصاد الكلي وعليه من هذه الآثار ما يلي:

1- أثر الفشل على المؤسسة: حيث تتمثل في النقاط التالية:

- ❖ اتساع نطاق المؤسسات الخاسرة مع زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة.
- ❖ هدر وتضييع الفرص التسويقية المتواجدة في السوق مما يؤدي إلى توجه العملاء والموزعين إلى منتجين آخرين في السوق.
- ❖ زيادة الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- ❖ إن عدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة يؤدي إلى الإسراف غير العقلاني في الإنفاق.
- ❖ تدني الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وتدهور قيم العمل وفساد مناخ الإدارة.

❖ تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم وتزايد حجم ديون المؤسسة التي في طريقها إلى الفشل من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن، كما أن المؤسسة تواجه عدة صعوبات في الحصول على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار النشاط.⁵⁵

-2 أثر الفشل المالي على الجهاز المصرفي:

إن فشل المؤسسة أو عجزها عن تسديد ديونها المصرفية يعرض وحدات الجهاز المصرفي إلى عدة آثار تتمثل فيما يلي:⁵⁶

- ❖ عند تقديم المصرف لتسهيلات يتعرض إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبيين حيث الجانب المادي يتمثل في تقليل الربحية وانخفاض قدرة المصرفية على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه أما الجانب المعنوي فيتمثل في عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه.
- ❖ تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية بل تلجأ معها المصارف إلى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها وإلى تصفية المؤسسة، وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية المصرف، فضلا عن ما قد تشير إليه الاستعانة بأصحاب الخبرة من الخارج.
- ❖ تحتاج القروض المتعثرة إلى كفاءات إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدربة، ولديها الخبرة والمعرفة والدراية والإلمام بمختلف جوانب المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل سواء من الناحية الإنتاجية أو التسويقية... الخ، غير أن هذه الكفاءات باهظة التكاليف ونادرة الوجود يصعب توفيرها من جانب مصرف يواجه حالة إفسار أو إفلاس.
- ❖ إن القروض المتعثرة تخلق جوا نفسيا متوترا غير مستقر في العمل إذ تؤدي إلى العصبية والتشدد.
- ❖ قد تؤدي الديون المتعثرة إلى ضعف أعمال المؤسسة مما يؤدي إلى غلق بعض فروعها.

⁵⁵ محمد كمال خليل الحمرأوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي. منشأة المعارف الطبعة الثانية. الإسكندرية مصر 2000 ص 361.

⁵⁶ محسن أحمد الخضيرى: الديون المتعثرة الظاهرة - الأسباب - العلاج. ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة 1996 ص 45.

❖ إن اشتداد حجم وعبء وتكلفة الديون المتعثرة قد يؤدي إلى إفلاس المصرف أو وقوعه في المتاعب مما يؤدي إلى تسارع كل من العملاء والعاملين الحاليين في البحث عن مصرف جديد مستقر يحقق رغباته، وطموحاته وتحقيق أهدافه.

❖ إن عدم قدرة العملاء المتعثرين على الوفاء بالتزاماتهم أدى إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف ومن ثم حرمان توظيفها في مشروعات أخرى.

-3 أثر الفشل المالي على الإنتاج الكلي:

إن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المؤسسات الفاشلة وخروجها على النحو التدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض

السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبيد جانب من الثروة القومية.⁵⁷

-4 أثر الفشل على التضخم:

تعمل ظاهرة المؤسسات الفاشلة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية، مما تم تقديمه من ائتمان لهذه المؤسسات لم يسهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة استخدام هذا الائتمان الأولي، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية ينخفض العرض الكلي، من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب الكلي لاسيما على منتجات هذه المؤسسات والمنتجات المماثلة لها، لا بد وأن تدفع الأسعار إلى الأعلى.⁵⁸

-5 أثر الفشل المالي على العمال:

⁵⁷ عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. دراسة تحليلية تقييمية الطبعة الثانية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2005

ص5.

⁵⁸ سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي. وكالة الأهرام للتوزيع القاهرة 1994، ص 241.

إن المؤسسات الفاشلة تقوم بتسريح العمال مما ينتج عنه انتشار البطالة مع تزايد معدلات الجريمة من

سرقة و رشوة، وهذا ما يؤدي إلى ضرر عظيم على اقتصاد البلد وعلى المؤسسات نفسها.⁵⁹

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل انه يجب على إدارة المؤسسة الاقتصادية ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية التعرف على الفشل المالي في مراحل الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها، لان الفشل المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة المؤسسة لذا يجب أن تعد له كل العدة لتحمي نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من ملاك ودائنين وعاملين وعملاء، بل تمتد آثاره السلبية أيضا إلى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد الدولي ككل.

⁵⁹ محمد صالح المنجد: الأزمة المالية وتسريح الموظفين متوفر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2009/04/25/article_220640.html

- تتقسم نماذج الفشل المالي حسب التقنيات المستعملة لمعالجة البيانات إلى ملمية تعتمد على الطرق الإحصائية التقليدية، والعلمية تستعمل طرق الذكاء والتعلم الآلي والتي تتميز بدرجة كبيرة من الكفاءة والدقة نظرا لميزتها الفريدة.
- تتنوع نماذج التنبؤ بالفشل حسب الفئة المستفيدة من التنبؤ: هدف الدراسة، الجانب المدروس، نوعية المعلومات المستعملة، خصائص العينة المستعملة، نوعية المتغيرات، الأسلوب معالجة البيانات، حيث تتميز النماذج عن بعضها البعض بواسطة القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه.
- تهدف الإجراءات والوسائل والقرارات المتعلقة بالرقابة إلى التأكد من أن النتائج الفعلية تتماشى مع النتائج المرغوبة والمخطط لها، وأن فعالية الرقابة تكمن في التحديد الدقيق للنتائج المرغوبة وتوجيه مختلف الجهود والإمكانات نحو إنجازها.
- الرقابة المالية هي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف أي انحرافات عن الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤولية واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا.
- لتفادي حالة الفشل المالي للشركة أو بغرض تجاوزها في حالة وقوعها يرى الباحثين أنه لا بد من دراسة أهم أسباب فشل الشركات والعمل على تجنب الوقوع في نفس أخطائها، أما في حالة وقوع الشركة في الفشل المالي فيجب معرفة أسبابه والعمل على تجاوزها، وفي كل الأحوال يجب العمل على ترشيد الإنفاق من خلال تخفيض المصاريف والتكاليف الثابتة والاستغناء عن العمليات الغير ضرورية للسير العادي لنشاط الشركة.

الفصل الثالث:

{ الدراسة التطبيقية }

تمهيد:

بما أن موضوع دراستنا يتناول المؤشرات نماذج الفشل المالي كأداة لتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وبعد أن قمنا في الفصل النظري بالإحاطة بالمفاهيم الأساسية للفشل المالي وكيفية التنبؤ به وكذلك عرض بعض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي. سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز في ولاية سعيدة. من أجل التعرف على حقيقة الوضع المالي لها لذلك سنحاول تلخيص كل ما حصلنا عليه من معلومات ومعطيات أثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه بالمؤسسة بالإضافة إلى تحميل قوائمها المالية "الميزانية وجدول حسابات النتائج" للفترة الممتدة من 04-28 إلى 10-05 2024، وذلك لإعطاء صورة أولية لوضعية المؤسسة ومقارنة النتائج المحصل عليها وتقديم تفسيرات.

وفي الأخير وللإلمام أكثر بالموضوع نقوم بتطبيق بعض النماذج لاختبار الفشل المالي في المؤسسة.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث المباحث كالاتي:

- ❖ المبحث الأول: دراسات سابقة.
- ❖ المبحث الثاني: تقديم المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية سعيدة.
- ❖ المبحث الثالث: دراسة الوقوع في الفشل المالي.

المبحث الأول: دراسات سابقة:

تمهيد:

للدراستات السابقة أهمية بالغة في إعداد أي بحث علمي، حيث تساعد في التعرف على أهم العناصر التي اشتملت عليها، وتسهل أيضا على الباحث الخطوات المستخدمة لإعداد خطة البحث. كما أنها ستمكن من معرفة الكثير من الأفكار حول اختيار المنهج العلمي المناسب لطبيعة البحث. ومن خلالها يستطيع الباحث، أن يعرف أوجه التشابه بين بحثه العلمي والأبحاث السابقة التي تناولت ذات موضوع البحث، وبالتالي يستطيع تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين بحثه وتلك الأبحاث وإبراز الإضافات الجديدة التي سوف تقدمها دراسته للبحث العلمي.

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة سواء وطنية أو عربية أو أجنبية، والتي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة من خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى معرفة الأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية، العربية والأجنبية.

أولاً: الدراسات الوطنية.

1- دراسة حفصي رشيد، استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -

دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017-2019/01/2021.¹

هدفت هذه الورقة البحثية إلى محاولة إبراز أهمية عملية التنبؤ بالفشل المالي وذلك باستخدام نموذجي

sherrod ,shirata وكانت دراسة على شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تطبيق نموذج sherrod: أظهر صعوبة في التنبؤ بالفشل المالي لان القيم وقعت في المنطقة الحرجة

التي يصعب فيها الحكم على الوضع المالي للشركة.

نتائج النموذج shirata: قد أظهرت بأن الشركة في وضعية مالية جيدة ومستقرة وبعيدة كل البعد عن

الفشل المالي على اعتبار أن القيم المتحصل عليها أكبر من قيمة $38.0Z =$ حسب هذا النموذج مما يدل

بأن الشركة بيوفارم الجزائر في وضعية مالية جيدة إجمالاً.

2- دراسة انتصار سليمان: دراسة مدى ملائمة نموذج ألتمان ALTMAN للتنبؤ بالتعثر المالي

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2017.²

جاءت هاته الورقة البحثية بهدف محاولة البحث عن نموذج رياضي يلاءم البيئة الجزائرية بحيث يسمح

بتصنيف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى مؤسسات متعثرة وأخرى غير متعثرة اعتماداً على عينة

¹ رشيد حفصي: استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019 مجلة التنظيم والعمل المجلد 09 العدد الأول. 2020

² انتصار سليمان: التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية. مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة. 2015-2016

دراسة مكونة من 24 مؤسسة نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر و قد خلصت الدراسة إلى أن نموذج ألتمان ALTMAN أظهر ملائمة مرضية للبيئة الجزائرية.

3- دراسة صافية بزام: استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2013/2014.³

حيث هدفت هذه الدراسة لتوصل إلى أفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على وضعية تلك المؤسسات واتخاذ الإجراءات المناسبة، كذلك محاولة الربط بين ظاهرة التعثر المالي والمؤشرات المالية.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على التحليل العاملي التمييزي على عينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بورقلة منها خمس متعثرة والباقي سليمة من أجل بناء نموذج بأفضل مجموعة ممكنة، وتوصلنا إلى أن كلا من الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، لربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية والنتيجة الصافية إلى رقم الأعمال وهي أربع مؤشرات مالية من بين 17 لها القدرة على التمييز.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

من خلال الدراسة تم اختيار 04 مؤشرات مالية ليما القدرة على التنبؤ وتمثل في:

نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الصافية، نسبة الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، نسبة ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية، نسبة النتيجة صافية إلى رقم الأعمال.

³ صافية بزام: استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013-2014

وقد اثبت هذا المجال قدرة عالية على التصنيف من خلال اختبار جودة التصنيف الكمية التي قدرت ب 90% حيث:

• % 60 نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك.

• % 100 نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك.

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي التمييزي ومن خلال جدول الدالة القانونية تم التوصل إلى النموذج القياسي التالي:

$$Z = 0,106A1 + 0,006 A2 - 0,553 A5 + 3,851 - 2,135$$

كما تم التوصل من خلال دالة تمييز قانونية معيارية إلى النموذج التالي:

$$Z = 1,021 A1 + 0,406 A2 + 0,649 A5 + 1,006 A7$$

كما توصل التحليل إلى دالتين للتصنيف صيغتهما كالتالي:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة:

$$Z = 0,389 A1 + 0,021A 2 - 1,754 A5 + 13,487 A7 - 7,371$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة:

$$Z = 0,031 A1 + 0,001 A2 + 0,163 A5 + 0,137 A7 - 0,780$$

ومن بين التوصيات التي وصى بها الباحث:

- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولاً بأول.
- ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المطورة كأداة ذات فعالية لقياس التعثر المالي والتنبؤ به، والعمل على تطوير التحويلات المالية حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل
- ينبغي على المستثمرين استخدام نموذج التعثر المالي للتنبؤ بالمخاطر المالية .
- ضرورة اعتماد البنوك والمؤسسات الجزائرية على النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التنبؤ بمختلف المخاطر المحيطة ومتابعة وضعية المؤسسة.

ثانياً: الدراسات العربية.

- 1-دراسة محمود لؤي على محمود: التنبؤ بالفشل المالي للشركات -دراسة تطبيقية لعدد من الشركات القطرية للفترة "2015-2019" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد : 17 العدد:45 الجزء الأول جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد 2021.

في هذا البحث حاول الباحث تطبيق ثلاثة نماذج هي KIDA - ALTMAN - SHERROD على ثلاث شركات قطرية ومدرجة في بورصة قطر، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم نتائج التنبؤ بإعطاء صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة.
- يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية مثل الميزانية التي تساعد في عملية التنبؤ بالفشل المالي.
- جميع الشركات محل البحث بعيدة عن خطر الفشل المالي حسب نتائج نموذج ALTMAN.

2- دراسة هلا بسام عبد الله الغصين 2004: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة

تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة مذكرة ماجستير بالجامعة الإسلامية لغزة.⁴

حيث كان هدف الدراسة التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها في بناء نموذج يسمح بالتمييز بين المؤسسات المتعثرة والغير متعثرة في قطاع المقاولات في غزة، وكانت عينة الدراسة مكونة من 26 مؤسسة منها 10 متعثرة و16 غير متعثرة خلال فترة 2000-2002.

حيث توصلت الدراسة إلى:

$$Z = 1.92 X1 - 4.788X2 - 1.005X3 - 0.074X4 - 0.074X5$$

ويمكن استخدام النسب المالية في التنبؤ بوضع الشركة اتجاه الفشل.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- بضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية، كما أوضحت أن لها أهمية بالغة في وضع مؤشرات مالية تفسر المركز المالي كما أوصت بالاعتماد على النماذج الكمية.
- إلزام الشركات بضرورة تقديم تقاريرها المالية في الأوقات المحددة، وذلك لتسهيل جمع البيانات من قبل الباحثين لإجراء الدراسات المتعلقة بموضوع الفشل.
- تطبيق النموذج من قبل إدارة الشركات، وذلك للتعرف على مواطن الخلل والضعف المالي، واتخاذ الإجراء المناسبة في الوقت المبكر.
- اعتماد المستثمرين ومتخذي القرار على النموذج المقترح كوسيلة في توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد المقرضين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض وتقييم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها.

⁴ الغصين هلا بسام عبد الله. مرجع سبق ذكره .

• قيام الشركات الصناعية بدراسة سياسة التسهيلات النقدية التي تقدمها إلى العملاء، وأن تتناسب تلك التسهيلات مع وضع الشركة بحيث لا يؤثر سلباً عليها ولا يضعها في ضائقة مالية.

3- دراسة عثمان عبد القادر حمه أمين، وغازي عبد العزيز البياتي، وخلييل إبراهيم صالح،

بعنوان "أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة، دراسة ميدانية في

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.⁵

هدف هذا البحث هو التعرف على أدوات التحليل المالي والنسب المالية المستخدمة كمؤشرات للتنبؤ بالتعثر المالي في شركات المساهمة، كذلك حث الشركات المساهمة بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة على الاهتمام في استخدام التحليل المالي لمعرفة مدى تعثر وفشل شركات المساهمة من عدمه، وكذلك معرفة أسباب التعثر والفشل ومعالجته قبل تحققه بوقت مبكر، وقد توصل البحث إلى النتيجة التالية :

باستخدام نموذج ألمان و كيدا إلى وجود عالقة بين أدوات التحليل المالي (النسب المالية) وبين التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في شركات المساهمة.

4- دراسة عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء 2017: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي

للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية

والإدارية.⁶

⁵ عثمان عبد القادر حمه أمين، وغازي عبد العزيز البياتي، وخلييل إبراهيم صالح: "أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة" دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. مجلة جامعة التنمية البشرية العدد 3 ص 188/ 215

⁶ عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية 7 ص 743-766.

معرفة مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الاسمنت، وهذا من خلال استخدام نموذج Score-Z Altman ونموذج Springate 1978، المعتمدة على بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، بما يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة لتصحيح مراكزها المالية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تقارب في النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج Score-Z Altman 2000 ونموذج Springate 1978 بدرجة كبيرة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت .
- أظهر نموذج Score-Z Altman 2000 أن 60% من الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت لعام 2015 هي شركات ناجحة وغير متعثرة ماليا، وأن 30% هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها ماليا، وأن 10% هي شركات متوقع تعثرها .
- أظهر نموذج Springate 1978 أن 70% هي شركات ناجحة وغير متعثرة ماليا وأن 30% هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر .

5-دراسة وحيد محمود رمو، وسيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية- دراسة على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين. ⁷

حيث هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق نموذج ألتمان على عدد من شركات المساهمة العراقية، حيث تم تطبيق النموذج على عينة متكونة من 17 شركة مساهمة عراقية انطلقا من إشكالية عدم وجود وعي من قبل تلك الشركات وكذا المستثمرين و غيرهم بوجود مخاطر قد تعرض الشركات في المستقبل. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل والتي يمكن الاسترشاد بها

⁷ وحيد محمود رمو، وسيف عبد الرزاق محمد الوتار (2010): استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية- دراسة على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين 32 (100) ص 29-9

في تحديد وضع الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلة، كما توصل الباحثان أنه يمكن تبني نموذج ألتمان كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركة المساهمة الصناعية العراقية وهذا لدقته في التنبؤ بفشلها، حيث بينت نتائج تحليل المؤشرات المالية الرئيسية المكونة للنموذج أن هناك ضعفاً في أداء الشركات عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لديها، مما يؤكد فشلها أو الاقتراب الكبير من التعرض.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية.

1- GH MULLER, AND OTHERS 2009 PREDICTIONS FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED ON THE JSE—A COMPARISON OF TECHNIQUES.⁸

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب الفشل المالي للشركات (الضائقة المالية)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الشركات للفترة قيد المراجعة وليس فقط على عينة من الشركات المفلسة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختبار نماذج تنبؤ تختلف من حيث الأفضلية، وقد تم التوصل إلى مفهوم جديد للدراسة وهو التكلفة المعيارية للفشل والتي تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الخطأ من النوع الأول يكلف عادة من 20 إلى 38 ضعفاً.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تقنيات التحليل المالي المختلفة تعطي دقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

2-Donald Zulkarnain, Financial Ratios: Discriminate Analysis and the prediction of corporate distress journal of money 2009.⁹

⁸ GH MULLER .BOW STEEN-BRUMER .WD HAMMAN: PREDICTIONS FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED ON THE JSE—A COMPARISON OF TECHNIQUES. MARCH 2009 SOUTH AFRICAN JOURNAL OF BUSINESS MANAGEMENT 40(1):21-3.

⁹ Zulkarnain Muhamad siri ,hasbullah Abd jalil: financial raions discriminant analysis and the perdition of corporate distress. Journal of Money Investment and Banking Issn 1450-288X Issue 11(2009) p5-15.

الهدف من هذا المقال هو التحسين من نموذج التنبؤ بفشل الشركات بما يتماشى مع بيئة سغافورة، حيث تكونت العينة من 17 شركة مفلسة و17 شركة غير مفلسة، كما اعتمدت الدراسة على 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة وتم استخراجها من القوائم المالية للشركات خصوصاً من الميزانية العامة وقائمة التدفق النقدي.

وكان معيار الفشل وفقاً لما يلي:

الشركات التي وافقت على إعادة هيكلتها مالياً من قبل السلطات.

الشركات التي وضعت تحت الرقابة القضائية.

الشركات التي خلفت ثلاث خسائر سنوية متتالية أو أكثر.

الشركات التي خلفت تدفق نقدي سالب لمدة ثلاث سنوات متتالية.

كما تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي، ومنه تم التوصل إلى نموذج التالي:

$$Z = 0.873 + 8.951X_1 - 0.138X_2$$

X1: التدفق النقدي / مجموع الأصول.

X2: المبيعات / التحصيلات.

-3Zeytinoglu E, & Deniz Akarim: Y (2013) Financial Failure Prediction

Using Financial Ratios An Empirical on Istanbul Stock Exchange. Journal of Applied Finance and Banking.¹⁰

حيث هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يمكن الاعتماد عليه لتحديد مخاطر الفشل المالي للشركات المدرجة في مؤشر بورصة اسطنبول، وقد اعتمدت الباحثتان على 20 نسبة مالية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات وتطوير النموذج الأكثر موثوقية من خلال تحليل هذه النسب إحصائياً، كما اعتمدتا على نموذج Altman

¹⁰ Zeytinoglu E, & Deniz Akarim Y: Financial Failure Prediction Using Financial Ratios An Empirical on Istanbul Stock Exchange. Journal of Applied Finance and Banking(2013) 3(3) 107-116.

Score-Z لتفاضل بين الشركات الناجحة من الناحية المالية والغير الناجحة لبورصة اسطنبول في جميع القطاعات خلال فترة 2009-2011. وخلصت الدراسة إلى أن:

5 نسب مالية مهمة سنة 2009 .

3 نسب مالية مهمة سنة 2010.

4 نسب مالية مهمة سنة 2011.

للتمييز بين الشركات الناجحة وغير الناجحة، وبالتالي تشكيل وظيفة التمييز باستخدام تلك المتغيرات، حيث تبين للباحثين أن كفاية رأس المال وصافي رأس المال العامل / نسبة إجمالي الأصول كانت كبيرة في جميع الفترات الثلاث. ووفقا للنماذج التي تم تشكيلها من طرف الباحثين، تم تحديد نجاح التصنيف بنسبة 7.88% و 4.90% و 2.92% أعوام 2009 - 2010 - 2011 لتوالي، حيث تشير تلك النسب عالية الدقة إلى أن النماذج المطورة لثلاث سنوات فعالة لتحديد الفشل المالي للشركات المتداولة في بورصة اسطنبول.

-4Altman, E. I. (1968, September): Financial ratios, Discriminant Analysis and prediction of corporate bankruptcy. The journal of finance¹¹

هدفت الدراسة إلى تقييم الجودة التحليلية لتحليل النسب المالية باستخدام منهج التحليل التمييزي. وذلك باستخدام بيانات لـ 66 شركة صناعية، وكانت المجموعة المفلسة هي من بين الشركات التي قدمت عريضة إشهار الإفلاس في الفترة الممتدة بين 1946 إلى 1965 والمجموعة الأخرى قد تم اختيارها عشوائيا. وبعد اختيار الشركات تم تصنيف قائمة تضم 22 متغيرا محتملا (نسب التقييم)، حيث تم تقييم

¹¹ Altman E. I. (1968, September): **Financial ratios, Discriminant Analysis and prediction of corporate bankruptcy**. The journal of finance, 23(4) 589-609.

هذه المتغيرات إلى خمس نسب مالية بما في ذلك السيولة و الربحية والمرافقة المالية والملاءة ونسب النشاط.

وقد توصل Altman إلى وضع نموذج سمي بنموذج **Z-score**، وتوصل ألتمان إلى أن:

جميع الشركات التي حصلت على درجة Z أكثر من 2,99 تقع بوضوح في قطاع غير مفلس.

في حيث أن تلك الشركات إن وجدت Z تحت 1,81 فهي مفلسة.

المنطقة بين 1,81 و 2,99 سوف تكون منطقة الجهل أو المنطقة الرمادية، حيث يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها ومن المستحسن وضع مبادئ توجيهية لتصنيف الشركات في المنطقة الرمادية، وقد أثبت أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس الشركات بدقة 95% من جميع الشركات في المجموعات المفلسة وغير المفلسة.

المطلب الثاني: أساسيات حول المؤشرات المالية.

تعد النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة والمعتمد عليها من طرف الإدارة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف من أجل تعزيزها أو تداركها، سنتطرق في هذا المطلب، والأخذ بأهم أنواعها المعتمد عليا في إعداد نماذج لتنبؤ بالفشل.

تعريف المؤشرات المالية:

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسات وقدرتها في مواجهة التزاماته المستحقة عليه حاليا ومستقبلها لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي ولقد تعددت التعريفات للمؤشرات فمنهم من يعرفها على أنها:

- العلاقة بين البنود المختلفة التي تتكون منها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أو العلاقة بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل بغرض الكشف عن نواحي القوة أو الضعف في السياسة المالية.¹²
- عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنشأة وعملية

¹² حسني علي خريوش: أساسيات الإدارة المالية الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع 2013 عمان ص:68.

إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن منها مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب كما أن درجة الاعتماد على تلك النسب يتوقف على الجهة التي تقوم بتلك الدراسة.¹³

أهمية المؤشرات المالي:¹⁴

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبه الأصول والخصوم، مستوى مديونية السيولة المرادوية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير بيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.

خصائص المؤشرات المالية:

1- **التجانس:** أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح وتكون أيضا قابلة للمقارنة.

2- **الدلالة:** معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الأهداف المرجوة من التحليل المالي.

3- **الانتقاء:** لكي تكون عملية التحميل بواسطة النسب الكمالية ذات الفعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية.

¹³ علي شاهين وجهاد مطر: نموذج مقترح لتنبؤ تعتبر المنشأة المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية مجلة جامعة النجاح عموم الإنسانية مجلد 25 (4) 2011 غزة فلسطين ص 856.

¹⁴ محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات الطبعة الأولى دار الحماد 2009 عمان-الأردن ص 54-55.

-4-الذاتية: أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية سعيدة:

يعتبر توزيع الكهرباء والغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء والغاز في أحسن ظروف الاستمرارية والجودة والأمن والسعر واحترام القواعد التقنية والبيئية، وينقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في هذه المطالب إلى تقديم شركة سونلغاز ومديرية التوزيع والتنظيم العام لشركة SDO والتنظيم لمصلحة المحاسبة المالية، ومهام وأهداف مديرية التوزيع لولاية سعيدة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة:

سننتظر في هذا المطلب لتعريف شركة سونلغاز وتطورها التاريخي وكذلك نشاطات هذه الشركة.

أولاً: تعريف شركة توزيع الكهرباء والغاز: مؤسسة سونلغاز هي مؤسسة صناعية وتجارية، والمتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذا إنتاج الغاز وتوزيعه عبر القنوات، حيث أن قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، هذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

ثانياً: التطور التاريخي لشركة توزيع الكهرباء والغاز:

1- تعريف بالشركة الأم:

✓ " 1947 " إنشاء شركة كهرباء والغاز الجزائر EGA (الفترة الاستعمارية)

مرسوم 47-1002 من يوم 5 جوان 1947 تم تأمين هذه المهام:

- نقل وإنتاج وتوزيع استيراد وتصدير الغاز .
- إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الكهرباء .
- حيث أوكل تسيير المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الجزائر إلى المؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى EGA كهرباء وغاز الجزائر، وأن عمل EGA مسير بمجلس مكون من 24 شخص معين من طرف الحاكم العام للجزائر .

• " 1969 " إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز:

بالأمر رقم 69/59 من يوم 06/06/1969 الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" محل كهرباء غاز الجزائر EGA التي حلت بحسب نفس الأمر، وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.

إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع استيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما أن سونلغاز وجدت نفسها قد اسند إليها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن، وهذا لجميع أصناف الزبائن (صناعيين محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل)، وقد تطلب ذلك انجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.

• 1983 إعادة هيكلة سونلغاز:

كهركيب: أشغال الكهرباء. KAHRIF.

كهركيب: تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية. KAHRAKIB.

كنغاز: انجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز. KANAGAZ.

انرقا: أشغال الهندسة المدنية. INERGA.

التركيب: التركيب الصناعي.

AMC: صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.

• 1991 إلى 1995 سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC :

سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها القانونية وتصبح المؤسسة العمومية ذات

الطابع الصناعي والتجاري "قرار تنفيذي رقم 91/475 ليوم 14 ديسمبر 1991".

وفي 1995 يؤكد القرار التنفيذي رقم 95/280 ليوم 17 سبتمبر 1995 على طبيعة سونلغاز كمؤسسة

عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

• سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة (المادة 2).

• سونلغاز تمنح الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 4).

• سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين

(المادة 5).

• 2002 سونلغاز SPA:

المرسوم الرئاسي 02/195 يحدد النظام الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA ،

وهنا نجد أن المشرع الجزائري اخرج سونلغاز من القانون العام ليجعلها شركة تجارية تخضع للقانون

التجاري وفي جميع علاقاتها مع الغير وأعطى لها شكل شركة ذات أسهم.

ثالثا: نشاطات المؤسسة:

تتمثل نشاطات مؤسسة سونلغاز فيما يلي:

• إنتاج، ونقل، واستغلال الكهرباء.

• تصدير الكهرباء.

- نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الرئيسية والثانوية.
- توزيع الغاز الطبيعي على مستوى المنازل والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني.
- تخضع سونلغاز لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة.
- تعرف المؤسسة كتاجر في تعاملاتها مع المواطن.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة التزاماتها ومهامها ودراسة الهيكل التنظيمي :

من خلال هذا المطلب سنتناول أهم أهداف المؤسسة وكذا التزاماتها وبعض مهامها التي نصت عليها

المادة 06 من المرسوم 195/ 02.

أولاً: أهداف المؤسسة:

إن مديرية التوزيع على مستوى ولاية سعيدة هي وحدة تعمل من أجل تقديم خدمة عمومية وتمثل هذه الخدمة في بيع منتجات الطاقة (الكهرباء والغاز) للمجتمع في أحسن الظروف، ومن بين أهداف المؤسسة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقديم خدمة عمومية تتمثل في توزيع الطاقة الكهربائية والغازية للزبائن في أحسن الظروف.
- تسهر على تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مجموع الزبائن (الأفراد، المؤسسات، إدارات...الخ).
- تعمل على المحافظة على ديمومتها عن طريق تحديث وسائل الإنتاج (عصرنتها) وتكوين العمال في مجال الطاقة لاكتساب الخبرة المهنية المرجوة.
- تسهر على إحداث توازنها المالي عن طريق التحكم في النفقات وزيادة الإيرادات.
- ترشيد وتحسيس المستهلكين للطاقة (الزبائن) عن كيفية استهلاك الطاقة بأمان ومن دون مخاطر (أخطار الغاز والكهرباء).
- المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي عن طريق تزويد المستثمرين الطاقة التي يحتاجون إليها.
- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق تكوين وتوظيف عمال يسرون على تقديم الخدمة العمومية.

ثانيا: التزاماتها:

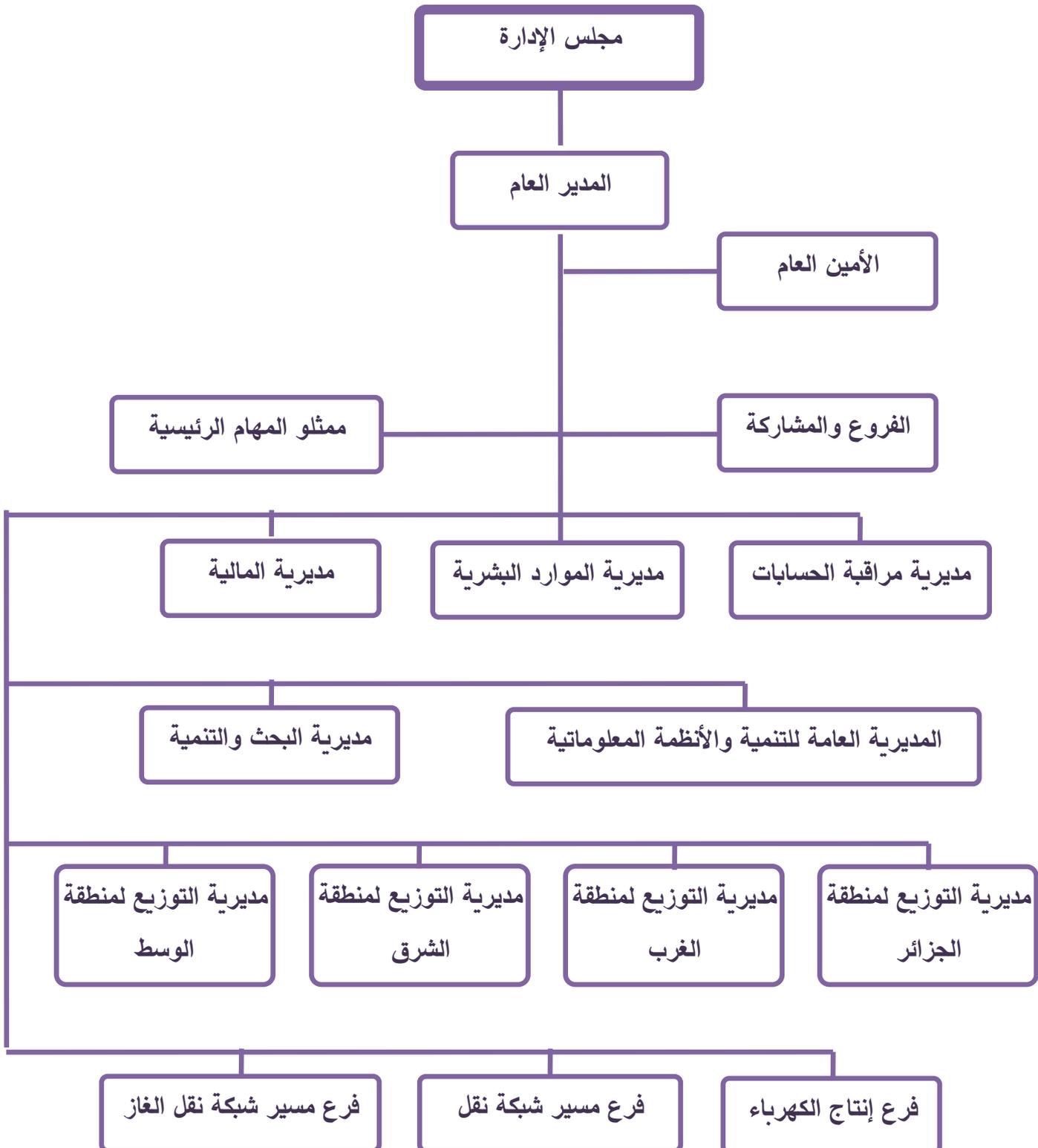
- بما أن المؤسسة تنشط في مجال الكهرباء والغاز فيجب عليها الالتزام بما يلي:
- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة وكذا مواصلة العمل.
 - تحقيق الأمان لكل متطلبات التغذية بالكهرباء والغاز وذلك بتوفير الشبكات.
 - ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية للمؤسسات الكهربائية والغازية، وبالأخص برنامج إمداد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
 - أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: مهامها:

- في المرسوم الرئاسي 02/195 (المادة 6) حدد مهام مؤسسة سونلغاز فيما يلي:
- تأمين الإنتاج، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والتوزيع العمومي للغاز.
 - إنتاج الكهرباء والغاز سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
 - نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية.
 - توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
 - دراسة كل شكل من مصادر الطاقة وترقيتها وتنميتها.
 - تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة لسونلغاز (ش.ذ.أ)، وبصفة عامة كل عملية كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة.
 - إنشاء فروع واخذ مساهمات وحيازة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج .
- رابعا: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة الأم:**

بالنظر إلى حجم شركة سونلغاز وانتشارها عبر كامل التراب الوطني مع تعدد النشاطات بها، عرفت تغيرات في هيكلها التنظيمي إلى أن استقرت على التنظيم الآتي، والذي بدوره يتطرق إلى الهيكل التنظيمي للشركة الأم وكذا الشركة الفرعية شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب. ويكتمل بتبيان الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع باعتبارها الوحدة الأخيرة.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز (الشركة الأم):



المصدر: مقدم من طرف شركة سونلغاز.

المبحث الثالث: الإجراءات الميدانية للدراسة "دراسة الوقوع في الفشل المالي".

المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة خلال الفترة 2021-2023.

سيتم من خلال هذا المبحث عرض أهم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2021-2023 حيث سنتطلع على الميزانيات المالية المختصرة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج، ومن ثم سيتم تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أجل دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي. نقوم في هذا المطلب بإعداد كل من الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج لكل سنة من سنوات الدراسة.

1- تقديم الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة 2021-2023

انطلاقاً من الميزانيات المحاسبية التفصيلية (انظر في ملاحق) يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(02): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال فترة الدراسة.

2023	2022	2021	الأصول
16 471 426 894,14	13 766 391 354,6	12 001 464 014,43	مجموع الأصول
	8		الغير جارية
10 424 237 473,39	10 267 153 571,2	7 166 699 080,78	مجموع الأصول

	7		الجارية
26 895 664 367,53	24 033 544 925,9	19 168 163 095,21	مجموع الأصول
	3		

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق.

التعليق على الجدول (ميزانية الأصول):

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول الغير جارية تتطور إيجابا خلال السنتين 2022-2023 مقارنة

بالسنة الأساس 2021 حيث أن قيمتها بلغت على التوالي: 13 766 391 354,68 دج -

16 471 426 894,14 دج، وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة الأصول العينية.

أما فيما يخص الأصول الجارية فنلاحظ أيضا الارتفاع الموجب خلال السنتين 2022-2023 نظرا

للسنة الأساس 2021 حيث أن قيمتها بلغت على التوالي: 267 153 571,2710 دج -

10 424 237 473,39 دج. هذا بسبب زيادة كل من القيم المحققة والجاهزة.

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الخصوم) خلال فترة الدراسة.

2023	2022	2021	الخصوم
9 840 226 438,08	9 048 189 542,97	7 436 608 053,50	الأموال الخاصة
6 358 436 784,09	2 667 607 335,02	2 015 479 007,91	خصوم الغير جارية
10 697 001 145,36	12 317 748 047,9	9 716 076 033,80	خصوم جارية
	4		
26 895 664 367,53	24 033 544 925,9	19 168 163 095,21	مجموع الخصوم
	3		

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق.

التعليق على الجدول (ميزانية الخصوم):

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع خصوم المؤسسة في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى، هذا بسبب الزيادة الحاصلة في الأموال الدائمة، الناجم عن الارتفاع في كل من الخصوم غير الجارية والأموال الخاصة. أما بخصوص الخصوم الجارية فسجلت انخفاضاً في سنة 2022 مقارنة بالسنة الأساس 2021 حيث بلغت 12 317 748 047,94 دج لتعود إلى الارتفاع في سنة 2023 لتبلغ 10 697 001 145,36 دج.

2- جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للسنوات المالية (2023 - 2022 - 2021)

سوف نقوم في هذا الفرع بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة (أنظر إلى الملاحق).

جدول رقم (4): حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2023 - 2022 - 2021).

2023	2022	2021	البيان
4 124 061 015,35	3 130 427 667,1	351016,02 2 654	مبيعات المنتجات
	7		الملحقة
0,00	0,00	0,00	إعانات التشغيل
4 124 061 015,35	3 130 427 667,1	351016,02 2 654	1- إنتاج السنة
	7		المالية
43 007 137,64-	39 109 533,14-	42 326 060,51-	المشتريات المستهلكة
1 997 106 017,3-	1-	1 719 496 237,2-	الخدمات المستلمة
2	865 538 962,13	5	(إنتاج الطاقة والمعدات)

48 471 755,66	89 162 737,21	74 060 282,27	الخدمات المقدمة (إنتاج الطاقة والمعدات)
439 061 113,04-	289 815 483,80-	255 817 556,28-	الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى
517 411 405,31-	589 909 805,29-	498 036 623,88-	تلقي فوائد الخدمات
0,00	84 375,00-	0,00	بحث فوائد الخدمات
2 948 113 917,6-	2 695 295-	2 441 616 195,6-	2- استهلاك القيمة
5	422,15	5	
097,70 1 175 947	435 132 245,02	212 734 820,37	3- القيمة المضافة للاستعمال
873 490 025,51-	52,79 697 932-	794 916 103,08-	أعباء المستخدمين
61 015 753,38-	42 409 959,78-	54 344 190,71-	الضرائب والخصوم والمدفوعات المماثلة
241 405 318,81	305 210 235,55-	636 525 473,42-	4- الفائض الخام التشغيلي
197 152 586,62	226 523 973,41	115 667 850,99	المنتجات العملية الأخرى
1 016 008 654,8-	1 008 554 718,6-	1 095 515 143,7-	مخصصات الاستهلاك، المؤونات وخسارة القيمة
1	6	9	
138 991 447,25	577 403 549,30	447,25 138991	استرجاع خسائر القيمة

468 123 482,16-	524 421 698,28-	1 428 556 457,2-	5-النتيجة العملياتية
		4	
0,00	0,00	844,14 1	المنتجات المالية
0,00	0,00	1 844,14	6-النتيجة المالية
468 123 482,16-	524 421 689,28-	1 428 554 613,1-	7-النتيجة العادية قبل
		0	الضريبة
4 508 676 804,88	23 433 552,09 4	3 043 769 510,0	مجموع منتجات
		9	الأنشطة العادية
4 976 800 287,0-	4 547 855 250,3-	472 324 125,19-	مجموع أعباء الأنشطة
4	7		العادية
486 123 482,16-	524 421 698,28-	1 428 554 613,1-	8-النتيجة الصافية
		0	للأنشطة العادي
468 123 482,16-	524 421 698,28-	1 428 554 613,1-	9-صافي نتيجة السنة
		0	المالية

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت خسارة بقيمة 1428554613.10 سنة 2021 و

خسارة بقيمة 524421698.28 سنة 2022 و خسارة أخرى بقيمة 468123482.16 سنة 2023

حيث أنها لم تتمكن من تغطية تكاليفها في جميع سنوات الدراسة .

المطلب الثاني: دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي

أولاً: تقدير الفشل المالي وفق نموذج كيدا.

جدول رقم (5): تقدير الفشل المالي وفق نموذج كيدا.

2023	2022	2021	السنوات
0,01-	0,02-	0,07-	X1= صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول
0	0	0	X2= حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
0,97	0,83	0,73	3 X الأصول الجارية / مجموع الأصول
0,15	13 ,0	13 ,0	4X= إجمالي المبيعات / مجموع الأصول
0,002	0,013	0,013	5X= النقدية / مجموع الأصول

المصدر: إعداد الطالب.

1-التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة X1 والتي تمثل صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول كانت سالبة خلال السنوات (2021-2022-2023) وهذا بسبب أن المؤسسة حققت خسارة خلال هذه السنوات

الثلاث.

أما قيم X3 و التي تمثل الأصول الجارية إلى مجموع الأصول فنلاحظ ارتفاعها خلال السنوات الثلاث (2021-2022-2023) والتي بلغت (0.73 - 0.83 - 0.97).

أما فيما يخص X4 والتي تمثل إجمالي المبيعات إلى مجموع الأصول فنلاحظ أنها بقيت ثابتة في السنتين (2021-2022) حيث بلغت 0,13 لتتخفض في السنة 2023 إلى 0,15.

أما قيم X5 والتي تمثل النقدية إلى إجمالي الأصول فكانت ثابتة في السنتين (2021-2022) حيث بلغت 0,013، لتتخفض في سنة 2023 حيث بلغت 0,002.

2- حساب النتائج:

$$Z = 1,042 x1 + 0,42 (x2) - 0,461 (x3) - 0,463 (x4) + 0,271 (x5)$$

$$Z_{2021} = 1,042 (-0,07) + 0,42 (0) - 0,461 (0,73) - 0,463 (0,13) + 0,271 (0,013) =$$

$$-0,46$$

$$Z_{2022} = 1,042 (-0,02) + 0,42 (0) - 0,461 (0,83) - 0,463 (0,13) + 0,271$$

$$(0,013) = -0,46$$

$$Z_{2023} = 1,042 (-0,01) + 0,42 (0) - 0,461 (0,97) - 0,463 (0,15) + 0,271$$

$$(0,002) = -0,52$$

$$Z = -0,48 \text{ الوسط الحسابي ل}$$

من خلال العملية الحسابية أعلاه نلاحظ أن قيمة Z خلال سنوات الدراسة (2021 - 2022

-2023) سالبة، حيث تشير إلى القيم التالية (-/0,46 - /0,46 - /0,52) وأن الوسط الحسابي ل

Z يساوي -0,48 وحسب نموذج kida فإن مؤسسة سونلغاز في خطر من الفشل المالي.

ثانياً: تقدير الفشل المالي وفق نموذج Altman

جدول رقم (6): تقدير الفشل المالي وفق نموذج Altman.

2023	2022	2021	السنوات
0,01-	0,08-	0,13-	X1 = صافي رأس مال العامل / مجموع الأصول
0	0	0	X2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول
0,01-	0,02-	0,07-	X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
0,002	0,002	0,002	X4 = القيمة الدفترية للدين / مجموع الأصول

المصدر: إعداد الطالب.

1-التعليق على الجدول:

نحلاظ من الجدول أعلاه الذي يهتم بقياس الفشل المالي لمؤسسة سونلغاز، أن قيمة X1 والتي تمثل صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول كانت سالبة في سنة (2023-2022-2021)

وفي انخفاض: حيث بلغت (-0,13 / -0,08 / -0,01)

أما قيم X3 والتي تمثل صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول فنلاحظ أنها سالبة في السنوات الثلاث من الدراسة حيث بلغت (-0,07 / -0,02 / -0,01) وهذا راجع إلى خسارة المؤسسة.

في حين أن قيمة X4 والتي تمثل القيمة الدفترية لدين على إجمالي الخصوم موجبة وثابتة في

جميع السنوات، بلغت (0,002) وهذا راجع أن المؤسسة حققت الربح.

2- حساب النتائج:

$$Z = 6,5 (x1) + 3,26 (x2) + 1,05 (x3) + 6,72 (x4)$$

$$Z_{2021} = 6,5 (-0,13) + 3,26 (0) + 1,05 (-0,07) + 6,72 (0,002) = -0,90$$

$$Z_{2022} = 6,5 (-0,08) + 3,26 (0) + 1,05 (-0,02) + 6,72 (0,002) = -0,52$$

$$Z_{2023} = 6,5 (-0,01) + 3,26 (0) + 1,05 (-0,01) + 6,72 (0,002) = -0,06$$

الوسط الحسابي ل Z هو: 0-49,

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Z سالبة خلال السنوات (2023-2022-2021) حيث تشير

إلى القيم التالية: (-0,90 / -0,52 / -0,06)، وأن الوسط الحسابي ل Z يساوي 0-49، وحسب نموذج

Altman فإن مؤسسة سونلغاز في خطر من الفشل المالي.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤشرات المالية أداة فعالة في استقصاء الوضعية المالية بصفة عامة وإعطاء صورة واضحة حول قدرة المؤسسة على استمرارها وديمومتها، إلا أن هذه المؤشرات أو النسب تبقى بعيدة نوعاً ما لتكون أداة للحكم أو التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بحكم أنها لا تؤثر على التوجه المالي العام للمؤسسة لكثرة عددها وتخصصها ضمن محاور محددة، كما أن فعالية هذه الأخيرة تبرز بشكل واضح من خلال نماذج التنبؤ المقترحة فيما يخص ارتكازها على نسب مالية جد متخصصة في التنبؤ بالفشل المالي وهذا ما تم اختباره من خلال هذا الفصل بالنسبة لمؤسسة سونلغاز.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي (نموذج kida ونموذج Altman)، نلاحظ أن معظمها يتفق على أن مؤسسة سونلغاز مهددة بالفشل المالي، وبالتالي يجب على إدارة المؤسسة القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل تفادي الفشل وضمان استمراريتها.

الخاتمة

يعتبر التنبؤ بالفشل المالي أمر بالغ الأهمية وضروري لأنه يمكن من مراقبة نشاط المؤسسة ويساعد في اتخاذ القرارات المهمة لها، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة. ففي السنوات الأخيرة تعرضت الكثير من المؤسسات إلى توقف نشاطها نتيجة تعرضها لأزمات مالية أدت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي توجب على هذه الأخيرة البحث في إيجاد حل يقيها من هذا الإشكال.

حاولنا من خلال هذه الدراسة استخدام أحد أشهر نماذج التنبؤ بالفشل المالي نموذج kida ونموذج Altman الذي يعتبر بمثابة معيار لقياس السلامة والاستقرار المالي للمؤسسة والكشف المبكر عن ظاهرة الفشل المالي، وبما أن الفشل المالي قد يحدث في أي لحظة من لحظات حياة المؤسسة فمن الضروري التنبؤ به مقدما لتجنب مثل هذه المخاطر التي قد تخرج المؤسسة من دنيا الأعمال وتعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تلعب دور المنبه الذي يندر باقتراب حدوث الفشل من أهم الأدوات المستعملة في الكشف المبكر عن الفشل وكذا تشخيص الوضعية المالية ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة التي تعمل على تجنبه في وقت مبكر قبل تعرضها للإفلاس والتصفية.

محاولين تطبيق نموذج الدراسة على مؤسسة سونلغاز لولاية سعيدة للوقوف على مدى فعاليته وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي، ولبوغ أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على التساؤل الذي كان المنطلق الرئيسي لها " كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سونلغاز؟ وهل استخدام المؤشرات المالية يسمح بالتنبؤ بالفشل أو النجاح المالي؟"، حيث تناولنا موضوع الفشل المالي بالدراسة من مختلف جوانبه النظرية محاولين إسقاطها على حالة عملية من خلال دراسة ميدانية والتي على ضوءها تم اختبار الفرضيات المقدمة وخلصنا على أساسها إلى جملة من النتائج:

نتائج الدراسة النظرية:

على ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة، وهي مخاطر السوق، مخاطر السيولة. إن عدم الاهتمام بهذه المخاطر والإحاطة بها يؤدي بأكبر المؤسسات إلى الفشل المالي.

- الفشل المالي عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية ما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة النقدية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم نشاطها، وتصفية بعض أصولها المتداولة ما يؤدي إلى العسر المالي الفني، ومع استفحال هذه الظاهرة يحدث العسر المالي الحقيقي والذي بدوره يؤدي إلى الفشل المالي.
- هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل، والتي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضع المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلة.
- حالة الإفلاس والتصفية ليست بالضرورة النهاية الحتمية للفشل، حيث يرى معظم المختصين أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشال اقتصاديا من الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلا قانونيا فيفضل اتخاذ إجراءات تصحيحية وإعادة تنظيمها، أما إذا حدث النوعين فالمؤسسة ستصفي لا محالة.
- تشابهت نتائج التنبؤ في كل من نموذجي Kida و Sherrod ذلك بالنسبة للمؤسسة رغم تشابه النسب المالية المكونة لهم وهذا راجع إلى المعاملات المستعملة حيث أنها منخفضة جدا في نموذج Kida وفي نموذج Sherrod.
- بينت نتائج تحليل النسب المالية الرئيسية المكونة للنماذج أن هناك ضعفا في أداء مؤسسة عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لدينا، مما يؤكد فشلها أو اقترابها كثيرا من الفشل، إذا لم تتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء.
- من خلال الدراسة تطبيقية توصل نموذج Altman وكذا نموذج kida بأن المؤسسة سونلغاز معرضة لخطر الفشل المالي خلال سنوات الدراسة.
- حسب نموذج Kida ونموذج Altman فإن المؤسسة تقع في المنطقة الحمراء أي أن المؤسسة سوف تفلس لأن نتيجة Z سالبة.
- يجب على مؤسسة سونلغاز أن تتبع عدة طرق لضمان بقائها من بين هذه الطرق إعادة الهيكلة : وذلك من خلال إنتاج استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي وتتمثل إعادة الهيكلة في (إعادة الهيكلة المالية/إعادة الهيكلة الإدارية)..

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها نوصي الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية مالية كانت أو غيرها والهيئات الرسمية ذات الصلة:

- ضرورة تطبيق النماذج الكمية المتطورة كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل والتنبؤ به، والعمل على تطوير التحليل المالي من خلال التحليل الكمي للبيانات، حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل، فيسمح لها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي حدوث الفشل.
- الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لما له من أثر على جودة القرارات الاقتصادية.
- تطوير برامج الالكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي.
- استخدام نموذج Kida و Sherrod من قبل الجهات الحكومية، يساعدها في التعرف على المؤسسات المتجهة نحو الفشل في وقت مبكر لإيجاد الحلول وتجنب وصول المؤسسات إلى الإفلاس.

قائمة المراجع

أولاً: المذكرات ورسائل الجامعية.

* رشيد حفصي: استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019 مجلة التنظيم والعمل المجلد 09 العدد الأول 202.

سامح طلعت غراب: معايير قياس وعاج التعثر المالي منشأة المعارف جال حزبي وشركاؤه*. الإسكندرية مصر سنة: 2009.

*وحيد محمود سيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعي: دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة التنمية الراقدين جامعة الموصل العراق العدد 100.2010.

*سواد توفيق زابرة: مراجعة الحسابات والتدقيق. الطبعة الأولى دار الراية عمان 2009.

*زينة شنوف: دراسة فعالية النسب المالية في تشخيص ظاهرة الفشل المالي دراسة عينة من الشركات الخدمائية لولاية ورقلة للفترة 2009-2013 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2015.

*هلا بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في غزة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة 2004.

*إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا 2006.

*شاكر نبيل عبد السلام: الفشل المالي للمشروعات التشخيص، التنبؤ، العلاج منهج التحليل. دار النهضة العربية القاهرة مصر سنة: 1989.

*قريشي خير الدين: دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)) في التنبؤ بخطر الإفلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية الفترة الممتدة من 2003-2010. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2012.

*علاء الدين جبل وآخرون: دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مجلة تنمية الرافدين العدد 95 جامعة الموصل سوريا 2009.

*سمير عماري: دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية كمية قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015.

*أبركان محمد: أهمية تحليل التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات - دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية- خلال الفترة 2014-2017 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في علوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2019-2020.

*رامي حسن الغزالي: دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية). رسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية - غزة 2015.

*لقوي فاتح: جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة في التنبؤ بالمبيعات. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم لتسيير جامعة محمد خببر بسكرة الجزائر 2014.

*د. عبد الأمير شمس الدين: الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في لبنان. رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 1977.

*كريمة على كاظم جور: التدقيق والرقابة الداخلية. رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 1990.

*فاطمة أحمد عبد الله: الرقابة على تنفيذ الموازنة رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة بغداد 1999.

*انتصار سليمان: التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية. مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بائنة 2015-2016.

*صافية بزام: استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013-2014

*وسام بحبوح و كريمة بلهاين: النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة في مؤسسة " أقمصة جن جن" مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2016/2017.

ثانيا: المصادر الاجنبية.

N.R. Fortnum w. Ievorn: **Quantitative Forecasting Methods**. Boston RWS – Kent 1982

JAE K.SHIM AND JOEL G.SIEGEL: **FINANCIAL ANALYSIS – FORECASTING AND MODELING**. 3RD E (CHICAGO: CCH A WOLTERS KLUWER BUSINESS) 2007.

Orab M. M: (2014). **Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models.**

**Interdisciplinary journal of
contemporary research in business** 5 (9).

Brigham and Gapenski 1985: **International Financial Management III** : the
Dryden Press.

Bruno, et al 1987: **Why Firms Fail. Business Horizons** Mar.

Blum. B 1974: **Failing Company Discriminant Analysis.** Journal of Accounting
.Research, 12 Spring 1-25

GH MULLER ,BOW STEEN-BRUMER ,WD HAMMAN: **PREDICTIONS
FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED ON THE JSE-A
COMPARISON OF TECHNIQUES.** MARCH 2009 SOUTH AFRICAN JOURNAL
OF BUSINESS MANAGEMENT 40(1)

Zulkarnain Muhamad siri ,hasbullah Abd jalil: **financial raions discriminant
analysis and the perdition of corporate distress.** Journal of Money
. Investment and Banking Issn 1450-288X Issue 11(2009)

Zeytinoglu E, & Deniz Akarim Y: **Financial Failure Prediction Using Financial
Ratios An Empirical on Istanbul Stock Exchange.** Journal of Applied Finance
and Banking(2013) 3(3) 107-116.

Altman E. I. (1968, September): **Financial ratios, Discriminant Analysis and prediction of corporate bankruptcy**. The journal of finance, 23(4).

ثالثا: المواقع.

https://eg.linkedin.com/in/dr-rafeyk-shefa?trk=article-ssr-frontend-pulse_publisher-author-card

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/180/4/4/78895>

<https://revues.imist.ma/index.php/DOREG/article/download/15193/8459>

<https://www.aaup.edu/ar/Research/Journals/Journal-Arab-American-University/Archive>

رابعا: الكتب والمجلات.

*بوضياف صفاء: الفشل المالي للشركات ونماذج التنبؤ به"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 4، العدد 4، 2016.

*رافعة الحمداني: (2018) لتنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Kida و Zita دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق 19 على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية مجلة تكريت للعلوم المالية والاقتصادية.

*عبد الفتاح العربي وعصام ميلاد: (2020) النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية 20 على الشركة الليبية النرويجية للأسمدة خلال الفترة 2013 - 2017 مجلة التنمية الاقتصادية (1) 5.

- * عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد 07 جوان 2017.
- * شرفي مخلوف وقاتل عبد العزيز: تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. المجلد 04 العدد 01 جوان 2021.
- * وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. ط 1 دار إثراء للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2019.
- * مليكة زغيب، نعيمة غلاب: مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج و هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية دراسة ميدانية". ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني 2015،
- * خالد زبدة: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة 1 فلسطين"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث مجلد: 07 العدد: 01 2021.
- * سجاد مهدي عباس وآخرون: الرقابة الوقائية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية مجلة كلية الكوت الجامعية المجلد الثاني العدد: 2018، 01.
- * المخلافي عبد العزيز محمد (2009) البرنامج التدريبي الرقابي والإداري. كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء .
- * فهمي محمود شكري: الرقابة المالي العليا. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن. بلا سنه طبع.
- * د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية. صر 2000.
- * د. عوف محمود الكفراوي: الرقابة المالية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. مصر 1989.
- * د. مصطفى حسين سلمان: المالية العامة. دار المستقبل عمان الأردن 1990.

- *د. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة دار النهضة العربية بيروت لبنان 1992.
- *د. محمد رسول العموري: الرقابة المالية العليا. الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان 2005.
- *د. عبد المجيد القاضي: مبادئ المالية العامة. الدار الجامعية المصرية الإسكندرية 1984.
- *د. عبد الكريم صادق بركات حامد عبد المجيد دراز: مبادئ علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة. بدون سنة ومكان الطبع.
- *د. محمد عبد الله الشريف: الرقابة المالي في المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى الرياض المملكة العربية السعودية 1986.
- *د. فهمي محمود شكري: الرقابة المالية العليا. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن بدون سنة طبع.
- *د. بكر القباني الرقابة الإدارية دار النهضة القاهرة 1978.
- *د. عبد الغني بسيوني عبد الله: أصول الإدارة العامة، الدار الجامعية. بيروت لبنان 1983.
- *د. عدنان ضناوي: علم المالية العامة دار المعارف العمومية طرابلس لبنان 1992.
- *د. قطب إبراهيم محمد: الموازنة العامة للدولة الهيئة المصرية الكتاب القاهرة مصر 1977.
- *د. برهان الدين الجمل: المالية العامة دار طرابلس دمشق 1992.
- *د. بومدين حسين: محاضرات في المحاسبة العمومية.
- *د. سمير الشاعر: المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، طبعة 2 الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان بيروت 2010.

*أمجد السيد عوضني: أجهزة الرقابة على النواحي المالية في مجال الرقابة الذاتية للإدارة العامة على أعمالها. جامعة العلوم الإدارية مصر العدد 01 السنة 1989.

*الشريف ريجان: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري- قسنطينة يومي 21-22 أكتوبر 2012.

*وهيبة بوخدوني: التطهير المالي وخصوصه المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف الجزائر.

*محمد كمال خليل الحمراوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي. منشأة المعارف الطبعة الثانية. الإسكندرية مصر 2000.

*محسن أحمد الخضيرى: الديون المتعثرة الظاهرة— الأسباب— العلاج. ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة 1996.

*عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. دراسة تحليلية تقييمية الطبعة الثانية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2005.

*سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي. وكالة الأهرام للتوزيع القاهرة 1994.

*محمد صالح المنجد: الأزمة المالية وتسريح الموظفين.

*رشيد حفصي: استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة

شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019 مجلة التنظيم والعمل المجلد 09 العدد الأول. 2020.

*عثمان عبدالقادر حمه أمين، غازي عبد العزيز البياتي، و خليل إبراهيم صالح: "أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة" دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. مجلة جامعة التنمية البشرية العدد 3.

*عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

*وحيد محمود رمو، و سيف عبد الرزاق محمد الوتار (2010): استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية- دراسة على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرفادين 32 (100).

*حسني علي خريوش: أساسيات الإدارة المالية الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع 2013 عمان.

*علي شاهين وجهاد مطر: نموذج مقترح لتنبؤ تعثر المنشأة المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية مجلة جامعة النجاح عموم الإنسانية مجلد 25 (4) 2011 غزة فلسطين.

*محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات الطبعة الأولى دار الحماد 2009 عمان-الأردن.

*كلاش مريم وبهلول نور الدين: دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي. مجله البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 06 العدد 01 2021.

*العالمي محمد علي إبراهيم: الإدارة المالية الحديثة. دار وائل للنشر طبعة 1 الأردن 2013.

الملاحق

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 765 126,70	3 428 600,74	3 336 525,96	4 003 831,15
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 705 316,24		10 705 316,24	10 705 316,24
Agencements et aménagements de terrains		14 878 984,94	8 936 678,82	5 942 306,12	6 282 343,64
Constructions (Batiments et ouvrages)		61 487 192,91	37 799 678,32	23 687 514,59	25 147 322,73
Installations techniques, matériel et outillage		15 315 520 771,77	6 479 130 918,96	8 836 389 852,81	7 836 128 989,06
Autres immobilisations corporelles		1 341 558 588,69	801 602 431,65	539 956 157,04	448 790 602,22
Immobilisations en cours		2 581 446 341,67		2 581 446 341,67	2 283 923 786,20
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 332 362 322,92	7 330 898 308,49	12 001 464 014,43	10 614 982 191,24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 463 449,37		52 463 449,37	54 915 155,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 025 622 302,19	407 893 100,00	6 617 729 202,19	6 072 741 929,60
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 319 309,25	5 121 632,26	26 197 676,99	26 095 460,75
Impôts		213 439 861,23		213 439 861,23	245 348 759,16
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		258 780 318,64	1 911 427,64	256 868 891,00	366 278 550,96
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		7 581 625 240,68	414 926 159,90	7 166 699 080,78	6 765 379 856,45
TOTAL GENERAL ACTIF		26 913 987 563,60	7 745 824 468,39	19 168 163 095,21	17 380 362 047,69

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 765 126,70	4 763 211,12	2 001 915,58	2 669 220,77
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 705 316,24		10 705 316,24	10 705 316,24
Agencements et aménagements de terrains		14 878 984,94	9 616 753,85	5 262 231,09	5 602 268,61
Constructions (Batiments et ouvrages)		61 487 192,91	40 719 294,60	20 767 898,31	22 227 706,45
Installations techniques, matériel et outillage		18 851 882 127,36	7 787 261 604,86	11 064 620 522,50	9 589 444 746,89
Autres immobilisations corporelles		1 438 114 092,49	904 428 834,05	533 685 258,44	549 784 228,36
Immobilisations en cours		4 834 383 751,98		4 834 383 751,98	3 585 957 867,34
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		25 218 216 592,62	8 746 789 698,48	16 471 426 894,14	13 766 391 354,66
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 558 593,06		8 558 593,06	3 055 267,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		10 017 808 106,51	132 288 356,29	9 885 519 750,22	9 660 214 683,42
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		27 790 197,83	0,00	27 790 197,83	26 084 604,76
Impôts		426 234 243,68		426 234 243,68	250 723 256,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		76 371 371,70	236 683,10	76 134 688,60	327 075 758,82
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		10 556 762 512,78	132 525 039,39	10 424 237 473,39	10 267 153 571,27
TOTAL GENERAL ACTIF		35 774 979 105,40	8 879 314 737,87	26 895 664 367,53	24 033 544 925,93

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		137 937 975,48	137 937 975,48
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		7 298 670 078,02	6 225 728 345,09
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 436 608 053,50	6 363 666 320,57
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		47 703 313,81	41 365 250,55
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 967 775 694,10	1 815 691 110,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 015 479 007,91	1 857 056 361,17
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		733 897 711,03	1 030 388 885,30
Impôts		92 866 758,00	96 281 036,10
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		8 889 311 564,77	7 906 710 161,24
Trésorerie passif		0,00	126 259 283,31
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 716 076 033,80	9 159 639 365,95
TOTAL GENERAL PASSIF		19 168 163 095,21	17 380 362 047,69

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Résultat net		- 468 123 482,16	0,00
compte de liaison**		10 308 349 920,24	9 048 189 542,97
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 840 226 438,08	9 048 189 542,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		54 958 140,56	50 037 985,80
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 303 478 643,53	2 617 569 349,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 358 436 784,09	2 667 607 335,02
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 283 641 629,30	802 166 350,37
Impôts		258 189 286,70	120 320 573,28
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		8 155 170 229,36	11 395 261 124,29
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		10 697 001 145,36	12 317 748 047,94
TOTAL GENERAL PASSIF		26 895 664 367,53	24 033 544 925,93

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		2 654 351 016,02	2 805 708 696,07
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 654 351 016,02	2 805 708 696,07
Achats consommés		- 42 326 060,51	- 31 177 735,64
Prestations reçues production energie et matériel		- 1 719 496 237,25	- 1 537 111 647,93
Prestations fournies production energie et matériel		74 060 282,27	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 255 817 556,28	- 274 724 452,21
Prestations reçues services		- 498 036 623,88	- 472 340 883,39
II - Consommation de l'exercice		- 2 441 616 195,65	- 2 315 354 719,17
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		212 734 820,37	490 353 976,90
Charges de personnel		- 794 916 103,08	- 632 935 995,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 54 344 190,71	- 52 939 580,26
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 636 525 473,42	- 195 521 599,07
Autres produits opérationnels		115 667 850,99	121 226 270,06
Autres charges opérationnelles		- 11 472 207,69	- 7 877 950,87
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 095 915 143,79	- 724 816 807,32
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		199 688 516,67	166 266 262,48
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 428 556 457,24	- 640 723 824,72
Produits financiers		1 844,14	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		1 844,14	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 428 554 613,10	- 640 723 824,72
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 043 769 510,09	3 093 201 228,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 4 472 324 123,19	- 3 733 925 053,33
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 428 554 613,10	- 640 723 824,72
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 428 554 613,10	- 640 723 824,72

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		4 124 061 015,35	3 130 427 667,17
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 124 061 015,35	3 130 427 667,17
Achats consommés		- 43 007 137,64	- 39 109 533,14
Prestations reçues production energie et matériel		- 1 997 106 017,32	- 1 865 538 962,13
Prestations fournies production energie et matériel		48 471 755,66	89 162 737,21
Services extérieures et autres consommations		- 439 061 113,04	- 289 815 483,80
Prestations fournies services		0,00	- 84 375,00
Prestations reçues services		- 517 411 405,31	- 589 909 805,29
II - Consommation de l'exercice		- 2 948 113 917,65	- 2 695 295 422,15
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 175 947 097,70	435 132 245,02
Charges de personnel		- 873 490 025,51	- 697 932 520,79
Impôts, taxes et versements assimilés		- 61 051 753,38	- 42 409 959,78
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		241 405 318,81	- 305 210 235,55
Autres produits opérationnels		197 152 586,62	226 523 973,41
Autres charges opérationnelles		- 29 664 180,03	- 14 584 266,78
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 016 008 654,81	- 1 008 554 718,66
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		138 991 447,25	577 403 549,30
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 468 123 482,16	- 524 421 698,28
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 468 123 482,16	- 524 421 698,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 508 676 804,88	4 023 433 552,09
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 4 976 800 287,04	- 4 547 855 250,37
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 468 123 482,16	- 524 421 698,28
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 468 123 482,16	- 524 421 698,28